الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢٦**

الاثنين، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كامارا (ليبريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد إليور غانييف، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية أوزبكستان.

السيد غانييف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): بداية، أود أن أعرب عن تحياتي لجميع المشاركين في أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وأتمنى لهم كل النجاح في مساعيهم. ويسعدني كثيرا أن أهنئ الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إعادة تعيينه في ذلك المنصب الرفيع لفترة ثانية. وأود كذلك أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وأتمنى له عملا مثمرا.

وتحتفل أوزبكستان في عام ٢٠١١ بيوم مشهود في تاريخها - أي الذكرى السنوية العشرين لاستقلالها. فلم تمر سوى ٢٠ سنة منذ أصبحت جمهورية أوزبكستان دولة مستقلة وانضمت إلى صفوف الدول الكاملة العضوية في الأمم المتحدة، بعد أن نالت الحق في اتخاذ القرار والبناء على حاضرها ومستقبلها، ولكن أوزبكستان حققت تقدما كبيرا خلال تلك الفترة في بناء الدولة المستقلة وتنمية الاقتصاد الوطني وتحديث البلد.

وخلال تلك الفترة تحولت أوزبكستان من بلد يعتمد اقتصاده البطيء على المواد الخام، وعلى نظام الزراعة الأحادية الهدام المعتمد على القطن، وهياكل أساسية صناعية واجتماعية متخلفة واستهلاك منخفض للفرد، إلى بلد حديث ينمو اقتصاده بثبات.

وتشهد الأدلة الآتية على أن اقتصاد أوزبكستان نما خلال العشرين سنة الماضية من التنمية المستقلة بعامل ٣,٥ وأن إجمالي دخل السكان زاد بعامل ٢٠. وبالرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية المستمرة، تستمر تنمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أوزبكستان بوتيرة ثابتة. وخلال السنوات الخمس الماضية بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨,٥ في المائة. ومن المتوقع أن يظل هذا المعدل ثابتا خلال هذا العام.

وأُحرزت إنجازات بارزة في تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وخلال سنوات الاستقلال، زاد الإنفاق في القطاع الاجتماعي بأكثر من خمسة أمثال. ويجري تخصيص ما يقارب ٦٠ في المائة من الميزانية السنوية لتطوير الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي وغيرها من القطاعات. ويتوفر لـ ٨٢,٥ في المائة من السكان الوصول إلى مياه الشرب النقية ولـ ٨٣,٥ منهم إلى الغاز الطبيعي.

وأود أن أشدد بشكل خاص على الدور الكبير والهام للتعليم وزيادة الوعي في تحقيق جميع تلك التغيرات. وتصل قيمة الإنفاق على التعليم في أوزبكستان إلى نسبة ١٠ إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر على نطاق العالم نسبة ٣ إلى ٥ في المائة. وقد شُرع في برنامج وطني استثنائي لتدريب الموظفين والعمال المهرة. وشُرع منذ عام ٢٠٠٩ في برنامج تعليمي إلزامي لفترة ١٢ عاما. وأنشأت أوزبكستان ما يزيد على ١ ٦٠٠ كلية مهنية ومدرسة ثانوية حديثة.

وهذه المؤشرات، التي لا تُشاهَد كثيرا عبر العالم، تؤكد بوضوح على أن هدفنا الأول في أهميته هو كفالة مستوى المعيشة اللائق وحماية مصالح المواطنين. ونموذج أوزبكستان لإضفاء الطابع الديمقراطي والتحول إلى اقتصاد السوق الموجه على أساس المجتمع، الذي أعتمد في السنوات الأولى للاستقلال، شكل أساسا لتلك الإنجازات.

ويتقدم بلدنا بثبات نحو تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، وهي اللحاق بالدول الحديثة، المتقدمة النمو والديمقراطية، وكفالة مستوى حياة مرتفع لشعبها ومكانا لائقا في المجتمع العالمي.

واليوم، لدينا من الأسباب ما يجعلنا نؤكد إننا حققنا الهدف الرئيسي، وهو الإصلاح المستمر الذي لا رجعة عنه وإضفاء الطابع الديمقراطي. والإطار المفاهيمي لمواصلة تعميق الإصلاحات الديمقراطية وإقامة المجتمع المدني في البلد، الذي وضعه رئيس أوزبكستان، إسلام كريموف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ينص على مواصلة تطوير وتعزيز نموذج أوزبكستان للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويدعو الإطار المفاهيمي إلى مواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على سلطة الدولة وإدارتها، وإصلاح الجهاز القضائي، وإنشاء وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، وتأمين حرية التعبير والإعلام، وتطوير القانون الانتخابي، ومواصلة تعميق إصلاح السوق وتحرير الاقتصاد.

ولدى تقييم الحالة الراهنة في آسيا الوسطى، من المهم أن نلاحظ أنه بالنظر للأهمية الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية والثراء في الموارد الطبيعية، تظل المنطقة محورا لتركيز اهتمام المجتمع الدولي في سياق التهديدات والتحديات المتزايدة لأمن العالم واستقراره.

أولا، ما زالت الحرب المستمرة منذ ما يزيد على ٣٠ سنة في أفغانستان تمثل عاملا رئيسيا لعدم الاستقرار، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم بأسره. والمؤسف أكثر من ذلك أن الوضع ظل متوترا بالرغم من التدابير المتخذة من جانب المجتمع الدولي. ومن المهم التأكيد بشكل خاص على أن الجميع متأكدون اليوم بأنه لا يوجد حل عسكري لمشكلة أفغانستان. فجميع القادة تقريبا، بما في ذلك المشاركون في حل المسألة الأفغانية والقيادة العسكرية المباشرة لقوات التحالف في أفغانستان يتشاطرون هذا الرأي.

إننا على اعتقاد راسخ أن الشعب الأفغاني ذاته هو الذي يجب أن يحل مشاكل بلده. ولا يمكن إيجاد طريق للخروج من المأزق الحالي في حالة أفغانستان إلا من خلال الحل التوافقي بين الأطراف المتحاربة، مع مشاركة الأفغان أنفسهم في تلك العملية وبمساعدة المجتمع الدولي.

وكان الرئيس كريموف قد أكد ذلك في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في بوخارست، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. إننا نرى مستقبل أفغانستان بوصفها دولة مسالمة، وتشهد نموا مستمرا ولا تشكل تهديدا للبلدان المجاورة، لكي يتمكن السكان الذين يعيشون في المنطقة من التمتع بعلاقات الصداقة على أساس المنافع المشتركة والمساواة. وستظل أوزبكستان تنتهج سياسة حسن الجوار والتعاون تجاه أفغانستان على أساس ثنائي، ووفقا للمصالح الوطنية المشتركة.

ثانيا، شكلت الأحداث المأساوية، التي شهدتها قيرغيزستان في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تحديا خطيرا للسلام والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى. وقد انقضى عام منذ وقوع تلك الأحداث الدامية. ولكن حتى الآن، لم يتم التوصل إلى نتائج سياسية أو قانونية بشأن جميع تلك القوات والأفراد بعينهم الذين أمروا بارتكاب تلك الجرائم ونظموها ونفذوها. وطالما لم يتم استكمال التحقيقات ومعاقبة المجرمين، مهما كانت جنسياتهم وأصولهم أو مراكزهم، سيكون من الصعب توخي استعادة الثقة والتعاون بين الطائفتين الأوزبكية والقيرغيزية.

ثالثا، تشكل كارثة بحر آرال الإيكولوجية عائقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ليس لبلدي فحسب، بل أيضا لكل منطقة آسيا الوسطى. وبصفة خاصة، في فترة جيل واحد، تحول البحر من أحد أجمل البحار وأكثرها مزايا استثنائية إلى بركة تجف وتتلاشى تدريجيا. واليوم، يواجه حوض بحر آرال مجموعة من المشاكل الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية التي ستكون لها عواقب على الصعيد العالمي. وقد اقتنع الأمين العام، السيد بان كي - مون، بذلك أثناء زيارته إلى بحر آرال في العام الماضي.

وفي هذه الظروف، ستكون لمحاولات بناء مولدات كهرمائية عملاقة في أعالي نهري آمو داريا وسير داريا نتائج عكسية وخطيرة، لأنها تشكل تهديدا خطيرا للسلامة العامة، سواء فيما يتعلق بالأخطار البيئية والاجتماعية والتقنية، أو فيما يتعلق بالحفاظ على حجم ومسار تدفق النهرين.

وعند معالجة المشاكل من هذا القبيل، فإننا نعمل على فرضية أن أي استخدام للمجاري المائية العابرة للحدود يجب أن تراعى فيه مصالح جميع الدول المطلة على أحواضها، وأن ينفذ وفقاً للقانون الدولي. وأشير بصفة خاصة إلى الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ والاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧.

ونحن لا نغفل حقوق بلدان المنبع في تطوير قطاع الطاقة الكهربية المائية لديها. ونرى أن هذا القطاع من قطاعات الاقتصاد يكتسي أهمية بالغة. ومع ذلك، سيكون بناء سلسلة تعاقبية من محطات الطاقة الكهربية الصغيرة بنفس الطاقة الإنتاجية الإجمالية سيكون أكثر أماناً وعقلانية. وموقف بلدنا لا يتفق تماماً مع القانون الدولي والقواعد المقبولة ذات الصلة فحسب، بل إنه مستمد منها أيضاً، وهذا هو الأهم.

وختاماً، تعرب أوزبكستان عن تأييدها للموضوع الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة موضوعاً للمناقشة العامة خلال هذه الدورة، ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“. ونحن نشاطره الرأي بشأن أهمية تعزيز

الآلية المتعددة الأطراف لكفالة نظام عالمي مستقر وعادل وقادر على الاستجابة بفعالية للتهديدات الناشئة للاستقرار الإقليمي والأمن الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوشور سكارفيونسون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية أيسلندا.

السيد سكارفيونسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة لسعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، مؤكداً له تعاون الوفد الأيسلندي الكامل.

في الأسابيع الأخيرة، شهدنا أسوأ أزمات الجوع في هذا القرن متمثلة في القرن الأفريقي. وهذه تذكرة مؤلمة بأن مكافحة الفقر والجوع ما زالت تمثل أهم وأصعب التحديات في أيامنا هذه. وواجبنا الجماعي ومسؤوليتنا الجماعية يقتضيان مساعدة إخوتنا وأخواتنا الأضعف. وكدول أكثر ثراء، علينا أن نبذل جهداً أكبر في تقديم المساعدة. يجب أن نعمل بسرعة وسخاء أكبر لمساعدة أولئك الذين حرموا من مقومات الحياة الأساسية – الغذاء والماء. وبوسعي أن أقول، أيها الأصدقاء، إننا في أيسلندا قررنا أن نفعل ذلك.

ويسعدني أيما سعادة أن أبلغ الجمعية اليوم أن البرلمان الأيسلندي قد أقر بالإجماع زيادة كبيرة في مساعدتنا للبلدان النامية خلال السنة المالية القادمة. كما وافق على خطة لزيادة مساعدتنا في إطار هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلنا القومي. وهذا هو تعهدنا الذي وافقت عليه كل الأحزاب السياسية المشاركة في البرلمان الأيسلندي.

إن الكفاح ضد الجوع والفقر هو نفس كفاحنا من أجل حماية كوكبنا من الخراب الذي يسببه جشع جنسنا البشري. ويعرف كل الأعضاء أننا سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية العشرين للرؤية الجديدة المشرقة التي تمخضت عنها قمة الأرض التاريخية في ريو. وخلال العشرين عاماً الماضية، انتقل الاهتمام البالغ بالبيئة إلى صدارة جدول الأعمال العالمي. غير أن الجمعية تعرف أيضاً الحقيقة المؤسفة، فما زالت طموحات ريو لم تتحقق بعد. وما زلنا بحاجة إلى تدابير إضافية. وإذا حان يوماً الوقت الذي يتعين العمل فيه بجرأة، فقد حان هذا الوقت الآن.

”الاقتصاد الأخضر“ سيكون الموضوع الرئيسي لمؤتمر ريو في العام القادم. وأؤكد للجمعية أن لدى بلدي خبرة يمكن أن يقدمها للمساعدة على تحقيق ثورة خضراء. فالطاقة المتجددة والصحة البحرية والاستخدام المستدام للأرض، وأخيراً وليس آخراً المساواة الجنسانية، التي كانت في قلب السياسة الخارجية الأيسلندية دائماً، تلك هي القضايا الأربع التي سنطرحها في قمة ريو في العام القادم. والثورة هي ما نحتاج إليه فعلاً، على أن تكون ثورة خضراء. إننا بحاجة إلى تحول جذري من أنواع الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. تلك هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ السفينة.

وفي أيسلندا، لدينا تكنولوجيا متقدمة في مجال الطاقة الحرارية الأرضية نريد أن نتشاطرها. وهذا الشكل الممتاز للطاقة المتجددة هو أكثر مصادر الطاقة الرخيصة تعرضاً للإهمال وبخس القيمة في العالم. وبطبيعة الحال، فإن الطاقة الحرارية الأرضية ليست حلاً سحرياً بكل تأكيد، ولكن ينبغي أن تكون جزءاً من الحافظة التي يتعين علينا أن نطورها لحل مشاكل الانبعاثات. ويعرف الكثير من الأعضاء كيف أن أمريكا الوسطى والجنوبية وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا موطن لمناطق شاسعة مترعة، بالمعنى الحرفي للكلمة، بقدرات إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية. ويمكن للمعرفة الأيسلندية إذا اقترنت بالتمويل الخارجي أن تقطع شوطاً طويلاً على طريق تحقيق هذه المناطق اكتفاء ذاتياً من حيث الطاقة الخضراء.

وأيسلندا، التي تعد من أكبر دول صيد السمك، مافتئت تهتم بحماية صحة المحيطات. واليوم، فإن تغير المناخ يهدد بوضع مصائد الأسماك في العالم تحت ضغوط جديدة. وإذ نتكلم الآن، فإن زيادة حموضة المحيطات الناتجة عن انبعاثات الكربون البشرية المصدر تؤثر على صحة البيئة البحرية. ويصدق هذا بصفة خاصة في القطب الشمالي والمنطقة المحيطة، وهي موطني. وكمتخصص في الأحياء البحرية، أخشى أن يؤثر ذلك، عاجلاً أكثر منه آجلاً، على الأرصدة السمكية في العالم، التي تعد مصدراً حيوياً للبروتين لأكثر من بليون نسمة. وهذه حجة أخرى تؤكد ضرورة التعجيل بإبرام اتفاق ما بعد كيوتو بشأن تخفيض غازات الدفيئة في وقت لاحق من العام الحالي.

وفي كل يوم، تشهد المنطقة القطبية الشمالية على أثر تغير المناخ في صمت. فالثلوج التي أتذكرها طفلاً في طريقها اليوم وبسرعة إلى أن تصبح حدثاً نادر الحدوث بالنسبة لكريميّ وهما في سن المراهقة الآن. وتتمثل الحقيقة المؤسفة في ذوبان الأنهار الجليدية في القطب الشمالي والمحيط المتجمد الشمالي بمعدل أسرع كثيراً مما كان يتوقعه أحد. ومن الصحيح، بالطبع، أن اختفاء جليد البحار سيفتح طرقاً جديدة ومختصرة للنقل من المحيط الهادئ إلى شمال الأطلسي عن طريق المحيط المتجمد الشمالي. ومن المؤكد أننا سنشهد فتح مناطق هائلة للتنقيب عن موارد النفط والغاز.

غير أن ذلك لن يكون بلا ثمن. إذ أن التغيرات المناخية تجبر سكان المنطقة القطبية الشمالية، مثل جيراننا في غرينلند، على تغيير عاداتهم المعيشية. كما أن هذه التغيرات سوف تذيب مناطق التندرا، التي تعمل كعازل كربوني ضد النظام المناخي، مما يسرِّع من وتيرة احترار الكوكب. وسيصبح النظام الإيكولوجي الهش في المنطقة القطبية الشمالية أكثر هشاشة.

علينا ألا ننسى ما حدث في خليج المكسيك، وأن ندرك أن النفط يتسرب ببطء شديد للغاية في برد المنطقة القطبية الشمالية القارص. وينبغي ألا نسمح بالتنقيب في تلك المنطقة دون تطبيق أشد القواعد صرامة. ويجب أن يكون هذا هو الشرط الأساسي لكل تحرك بشري لاستغلال موارد المنطقة.

وكثيراً ما سئلت هل يملك بلد صغير، مثل أيسلندا، وهي ليست صغيرة جغرافياً، وإن كان سكانها أقل عدداً من معظم البلدان الأخرى، أن يكون له رأي في العمل بشأن المسائل التي تشغل العالم، سواء في ريو أو في نيويورك. حسنا، لنستخدم عبارة وردت على لسان سياسي شهير، تكلم من على هذا المنبر قبل بضعة أيام: ”نعم، نستطيع“.

فقد شاهدنا في أيسلندا، في عام ١٩٩١، قبل عشرين عاما، بثاً تلفزيونياً للآلاف من المواطنين الشجعان في ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، الذين أخذوا مصيرهم بأيديهم. وناشدوا المجتمع الدولي، ومن بينه شعب أيسلندا، طالبين منه المساعدة في كسر الجليد الذي كان يعرقل الاعتراف بهم على الصعيد الدولي.

وكان السياسي البريطاني العظيم، اللورد بالمرستون، قد سكّ عبارة شهيرة ذات مرة، مفادها أنه لا يوجد هناك شيء اسمه صداقة أبدية بين الدول، وأن المصالح الأبدية وحدها، هي التي تحدد ردود أفعال الدول تجاه بعضها. ولا تزال تدرّس هذه العبارة الشهيرة في كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية السيئة. وفيما لو سادت كلمات بالمرستون تلك، أصدقائي، لأعطت أيسلندا أذناً صماء لنداء المكافحين من أجل الحرية في دول البلطيق. بيد أننا لم نفعل. ففي ذلك العام التاريخي ١٩٩١، أصبحت أيسلندا أول من يعترف بالسيادة المستعادة لدول البلطيق. وقد فعلنا ذلك انطلاقا من احترام المبادئ التي هي من الأهمية بمكان بالنسبة

للدول الصغيرة: الحق في اختيار المصير، والحق في تشكيل المستقبل – وحق الدول الصغيرة الذي لا يمكن إنكاره في الاستقلال. وللمبادئ أهميتها المؤكدة في السياسة.

وعلى أساس المبدأ ذاته، الذي اعترفت أيسلندا بموجبه بدول البلطيق في عام ١٩٩١، نحن ندعم اليوم الكفاح الفلسطيني من أجل إقامة الدولة المستقلة. وعلى أساس ذلك المبدأ نفسه، ترى أيسلندا أن على المجتمع الدولي أن يرحب بفلسطين، بصفتها عضواً جديداً في الأمم المتحدة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ – وبذات المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والمجموعة الرباعية، والرئيس باراك أوباما مؤخراً، في خطابه القوي الذي ألقاه في أيار/مايو الماضي.

وقد ذهبت إلى غزة، وتحدثت إلى الناس هناك: إلى الصيادين الذين لم يعودوا يستطيعون ممارسة حرفتهم، وإلى الشباب الذين يعانون من البطالة، والأسر التي تحتاج إلى سقف فوق رؤوسها. وذهبت أيضا إلى الضفة الغربية. ورأيت بأم عيني كيف تم حرفيا تمزيق أرض الفلسطينيين إلى قطع بجدران الفصل المروعة. وذلك خطأ، ذلك ظلم، وهو مناف لأي شرع أخلاقي لطالما ظلت أيسلندا تدافع عنه، باعتبارها مدافعاً عن حقوق الإنسان.

وعلينا أن نتذكر أن فلسطين اليوم، تفعل الشيء ذاته الذي فعلته إسرائيل في عام ١٩٤٧ وأن أيسلندا ودولاً أخرى عديدة في ذلك الوقت، دعمت إجراءات إسرائيل. فقد أخذت إسرائيل قضيتها إلى الأمم المتحدة، وخرجت منها ظافرة بإقامة دولتها. وتستحق فلسطين الشيء نفسه. وفي رأيي فإن من النفاق أن نرى خلاف ذلك. وفي غمار الثورة الديمقراطية التي نجمت عن نسيم الربيع العربي، وألهمتها مشاركة النساء والشباب، ليس آخراً، فسوف يكون من الحماقة أن ننكر الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم. فمثل هذا الإنكار سيكون ضد المصالحة في المنطقة.

وربما لن يكون من قبيل المفاجأة لأي من الدول الأعضاء هنا، أن تصوت أيسلندا تأييداً بـ ”نعم“، عندما يطرح القرار بشأن إقامة دولة فلسطينية للتصويت في الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الأيسلندية مصممة على الاعتراف الكامل بفلسطين، وسوف تقدم الأسبوع المقبل لبرلمان أيسلندا، قرارا بشأن الاعتراف بفلسطين، بصفتها دولة مستقلة وذات سيادة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد مدلسي، وزير خارجية الجزائر.

السيد مدلسي (الجزائر): شكراً سيدي الرئيس، لقد كلفني فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتقديم هذه الرسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا شرف لي.

أود بداية أن أهنئكم على توليكم لرئاسة الدورة الحالية للأمم المتحدة. إن خبرتكم المهنية على مستوى المنظمة، ستساهم بالتأكيد في حسن إدارة ونجاح عملنا.

وأود كذلك أن أحيي سلفكم جوزيف ديس، على جهوده المتميزة. كما نجدد تهانينا للأمين العام السيد بان كي – مون بمناسبة إعادة انتخابه، وأعرب له عن ارتياحنا للدينامية التي أضافها إلى دور المنظمة.

وبمناسبة انضمام جمهورية جنوب السودان إلى أسرة الأمم المتحدة، أود أن أقدم باسم بلادي التهاني الحارة لشعب وحكومة هذا البلد الشقيق.

إن الدورة الحالية التي اختارت دور الوساطة في حل النزاعات بالوسائل السلمية، موضوعاً رئيسياً لها، تأتي في ظرف دولي يطبعه تصاعد الاضطرابات، واستمرار الأزمات

الاقتصادية والمالية، وتزايد التحديات وتراجع التعاون المتعدد الأطراف.

وقد أفرزت العولمة اليوم، عالماً يفتقر إلى التوازن الاجتماعي، وتتخلله التناقضات وعدم التكافؤ في العلاقات ما بين الدول، الأمر الذي استوجب علينا الإسراع في مراجعة هذه الرهانات، وإعادة النظر في النظام الدولي الذي تم تأسيسه منذ عام ١٩٤٥، من أجل تكييفه مع متطلبات الوقت الراهن، وتطلعات شعوب العالم.

وتجدد الجزائر، التي تتابع باهتمام خاص الأحداث الجارية في بعض الدول التابعة لفضائها الجغرافي والتي نتجت عنها خسائر مادية وبشرية باهظة، دعوتها إلى الحل السلمي والسياسي لهذه الأوضاع، وفقاً لتطلعات الشعوب إلى الحرية والعدالة والديمقراطية وكنف الشرعية الدولية وسيادة جميع الدول.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا، على وجه التحديد، فإن الجزائر تأمل اليوم في عودة سريعة للسلم والأمن في كل ربوع هذا البلد الشقيق، وتشكيل حكومة تمثل جميع مكونات الشعب الليبي. كما أن بلادي لا تزال مقتنعة بأن الاستقرار في ليبيا يمثل عنصراً أساسياً للاستقرار في المنطقة برمتها. تؤكد الجزائر من على هذا المنبر، إرادتها القوية واستعدادها للعمل فوراً مع السلطات الليبية الجديدة على ترقية تعاون ثنائي مثالي وشامل، يقوم على الأخوة والتضامن.

إن التطورات الأخيرة الجارية في الساحة العربية، ستكون لها لا محالة، آثار مباشرة على الوضع السائد في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى، وسط غياب آفاق حقيقية لإرساء سلام عادل ودائم في هذه المنطقة، يعد بالنسبة إلينا مبعث قلق ومصدر انشغال حقيقيين. وبهذا الخصوص، فإن انسداد مسار السلام، واستمرار بناء المستوطنات، ومواصلة حملة تهويد مدينة القدس الشقيقة، تبعد كل يوم آفاق سلام قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام.

هذه الأوضاع التي تحمل في طياتها أخطاراً وشكوكاً في هذه المنطقة الحساسة من العالم، تمثل إهانة لشعوب المنطقة، وتحديا واضحا للأسرة الدولية، نذكر منها على وجه الخصوص، الحصار غير الإنساني المفروض على غزة وحدودها البحرية.

إن مبادرة السلطة الفلسطينية المتمثلة في طلب الاعتراف بفلسطين كدولة بعضوية كاملة في الأمم المتحدة تشكل فرصة لهذه الأخيرة لتصحيح ظلم دام أكثر من ٦٠ سنة. ودون شك، سيقدم هذا الانضمام إجابة واضحة، لا لبس فيها، من المجتمع الدولي بشأن عزمها على فرض الشرعية الدولية وعلى رفض سياسة الأمر الواقع.

وتعرب الجزائر، في هذا السياق أيضا، عن انشغالها أمام استمرار فرض إجراءات اقتصادية رادعة وعقوبات أحادية الجانب ضد بعض الدول النامية. وأود أن أذكر في هذا الخصوص الحظر المفروض على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

هناك مسألة أخرى مسجلة على جدول الأعمال والتي تستأثر باهتمام خاص. وأود هنا الإشارة إلى الوضع في الصحراء الغربية. وفعلا، يجب العمل على تفضيل سبيل الحوار والتفاوض، الكفيل بتمكين الشعب الصحراوي من التعبير بكل حرية عن حقه في تقرير مصيره. وفي هذا المضمار، تؤكد الجزائر التزامها المتواصل بالمساندة التامة لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وتدعو الطرفين، المغرب الشقيق وجبهة البوليساريو، للتحلي بروح المسؤولية لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده مع الأسف.

تصادف هذه السنة الذكرى العاشرة للهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقد حان الوقت للمجتمع الدولي بأن يجدد الالتزامات الكاملة بمكافحة الإرهاب الدولي. إن النجاحات المسجلة اليوم في مجال محاربة هذه الآفة لا يجب أن تدفعنا إلى الارتياح، بل يجب علينا البقاء مجندين لتقديم الحلول المناسبة، ليس للأسباب العميقة للإرهاب فحسب، ولكن كذلك لتداعياته المتعددة.

وفي هذا الصدد، فإن الجزائر تجد هذا المقام فرصة مناسبة لتؤكد الأولويات التالية، أولا، التوصل إلى توافق ضروري من أجل الإسراع في تبني الاتفاقية الدولية الشاملة حول مكافحة الإرهاب، ثانيا، اعتماد بروتوكول حول منع دفع الفدية للمجموعات الإرهابية، وأخيرا، منع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لأغراض إجرامية.

إن العودة إلى الاحترام الصارم لأسس تعاوننا والى الحفاظ على الطابع العالمي لمنظمتنا والى أولويات الشرعية الدولية والتكريس الكامل لقواعد التعاون المتعدد الأطراف، تفرض نفسها كشرط مسبق لا يمكن الاستغناء عنه.

إن الأزمات المختلفة التي تواجهنا يوميا تعكس غالبا نقائص الحوكمة العالمية. وأود هنا أن أشير إلى، أولا، عجز الأمم المتحدة عموما، ومجلس الأمن خصوصا، في إدارة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين بل وحتى فرض احترام وتطبيق القرارات الصادرة عنهما. ثانيا، الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية مع انعكاساتها الهدامة خاصة على اقتصادات البلدان النامية. وقد فضحت هذه الأزمة نظاما خاضعا لمتغيرات السوق يستجيب أكثر لمتطلبات مصالح الشركات الكبرى على حساب متطلبات النمو والتنمية. نظام يقصي دول الجنوب من إدارة المؤسسات الدولية المعنية ومن تحديد القواعد التي تحكمها.

ثالثا، الانعكاسات الكارثية الناتجة عن تغيرات المناخ التي تشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل المجتمع الدولي.

أمام هذا الوضعية، يجب علينا، في إطار الأمم المتحدة، اعتماد مقاربة شاملة لضمان، أولا، إصلاح شامل لتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية حتى تستطيع التكفل بتطلعات بلداننا من أجل مكافحة حركة المضاربة وهيمنة المجال الافتراضي على حساب حقائق الاقتصاد العالمي. ثانيا، إصلاح نظام الأمم المتحدة لتمكين بروز نظام أمن جماعي فعال في مستوى حجم وتعقيد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ثالثا، تحقيق البرامج والاستراتيجيات المسجلة في جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل توعية حقيقية وعمل حاسم لحل المشاكل الناتجة عن التغييرات المناخية.

إذا كانت الجزائر تدعو إلى اعتماد مسعى شامل في هذه الظروف الحرجة للتطور الذي يشهده العالم، فلأنه كانت لها فرصة المشاركة في مبادرات أثبتت نجاعتها على المستوى الجهوي. وأود هنا، أن أذكر بالمسعى الذي قامت به بلدان الساحل، بالتنسيق مع شركائها، حيث اتخذت خلال المؤتمر الدولي حول التنمية ومكافحة الإرهاب الذي عقد بداية الشهر الجاري في الجزائر، قرارات هامة ترمي إلى احتواء ظاهرة الإرهاب والتقليص من أضرارها ومعالجة أسبابها العميقة. وعلاوة على مكافحة الإرهاب، فقد ذكر المؤتمر بالحاح كبير بأولوية غالبا ما تنسى، ألا وهي وضع إشكالية التنمية في صلب دينامية التعاون. إن هذا التعاون يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة في الظرف الحالي ويستحق كل الدعم والسند من قبل شركائنا تماشيا مع الاحتياجات المعبر عنها من قبل بلداننا.

أود تخصيص القسم الأخير من تدخلي للإجراءات الجديدة التي اتخذها مؤخرا بلدي لتعزيز مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إجراءات ترمي إلى تكريس وتدعيم

دولة القانون والحوكمة الرشيدة والديمقراطية. وعلى المستويين السياسي والمؤسساتي، تهدف هذه الإصلاحات إلى مراجعة دستورية وإصدار قانون جديد للإعلام وعدم تجريم الفعل الصحفي وفتح مجال الإعلام السمعي البصري ومراجعة قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات وتدعيم تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة.

إن مجموع هذه الإصلاحات السياسية يعكس إرادتنا القوية لترقية حقوق الإنسان في مفهومها الواسع، وهو ما أكدناه لكل مقرر خاص من المقررين الخاصين الذين زاروا الجزائر منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وعلى المستوى الاقتصادي، تم اتخاذ قرارات حاسمة لتحسين مناخ الأعمال وتحرير الطاقات المنتجة وتثمين دور المؤسسات كمحرك للنمو والتنمية. وعلى المستوى الاجتماعي، فإن الجزائر بحكم اهتمامها بمستقبل شبابها، ضاعفت من برامج المساعدة والدعم لمختلف فئات الشباب من أجل تسهيل اندماجهم المتجانس في عالم الشغل. إن هذه الإجراءات ستسهم دون شك في تعميق المسار الديمقراطي وتقوية دولة القانون من خلال مسعى يدمج مجموع القوى السياسية والاجتماعية في البلد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الدولة لشؤون الخارجية والكمنولث في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن أغتنم الفرصة لأتوجه بالتهنئة لرئيس الجمعية العامة وللشقيقة قطر بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وإنني لعلى ثقة بأن خبرته الدولية الواسعة في المجالين السياسي والدبلوماسي ستساهم في إنجاح أعمال الدورة، وأتمنى له كل التوفيق والنجاح. وأود أيضا أن أشيد بسلفه، سعادة السيد جوزيف ديس، رئيس الدورة السابقة، لقيادته المتميزة لأعمالها. ونتقدم بالتهنئة كذلك لمعالي الأمين العام بان كي - مون على تجديد الثقة به وإعادة انتخابه رئيسا لدورة ثانية على رأس منظمتنا الدولية.

كما أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة إلى جمهورية جنوب السودان بمناسبة انضمامها إلى منظمتنا الدولية. ولا يفوتني أن أهنئ الشعب الليبي بمناسبة شغل السلطة الوطنية الانتقالية مقعد ليبيا في الأمم المتحدة.

إن النجاح في مواجهة التحديات الدولية الهائلة يعتمد على مدى التضامن والعمل الجماعي المشترك والمنفتح على إشراك كافة الدول، بما فيها الصغيرة والنامية، في هياكل ومؤسسات وأدوات صنع وتنفيذ القرار الدولي، استنادا إلى مبدأ المساواة والعدالة والشفافية. ومن هذا المنطلق تبذل بلادي جهودا دبلوماسية وقائية مكثفة سعيا إلى احتواء العديد من حالات التوتر والخلافات الناشبة، سواء في محيط منطقتنا أو خارجها. كما تسعى بدأب إلى تعزيز مختلف برامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية للعديد من الدول النامية، وبخاصة تلك التي تشهد حالات نزاع أو كوارث طبيعية، فضلا عن مساهماتها الأخرى الفاعلة في العديد من عمليات حفظ السلام، وحماية السكان المدنيين، وإعادة الإعمار، وهو ما يجسد شراكتنا المتميزة مع أطراف عدة وتفانينا من أجل تحقيق الأهداف النبيلة وفي مقدمتها صون السلم والأمن الدوليين وإشاعة الاستقرار.

إن هذا النهج السياسي والاستراتيجي الثابت للإمارات العربية المتحدة لم يقتصر على مسائل التعاون الثنائي والإقليمي، بل انسحب أيضا على أسلوب تناولها لمجمل القضايا. فبلادي تسعى دائما إلى إرساء أسس الأمن والاستقرار وإزالة التوتر في منطقتنا، وتعزيز تدابير بناء الثقة فيها. ومن هذا المنطلق نتعامل مع قضية احتلال الجمهورية

الإسلامية الإيرانية للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

لقد اتبعت بلادي منذ وقوع هذا الاحتلال غير المشروع في عام ١٩٧١ نهجا دبلوماسيا مرنا لتسوية هذه القضية بالوسائل السلمية، سواء بواسطة المفاوضات الثنائية أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وعلى مدار أربعة عقود ظل هذا نهجنا الذي لا نحيد عنه. وينتابنا القلق من عدم إحراز أي تقدم حتى الآن في الاتصالات المباشرة والإقليمية والدولية التي أجريت مع إيران من أجل تحقيق حل سلمي عادل ودائم. وإن الإجراءات التي تقوم بها إيران بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجزر إجراءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني. كما أنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعليه فإننا نطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالدخول في مفاوضات جادة ومباشرة بين البلدين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، في ضوء استمرار احتلالها غير المشروع للجزر الثلاث، التي تعد جزءا لا يتجزأ من السيادة والسلامة الإقليمية لبلادي.

لقد تابعنا عن كثب كافة التطورات والتعقيدات الكبيرة التي شابت جوانب القضية الفلسطينية وتسببت، بكل أسف، في التعثر الحالي لجهود وفرص استئناف مفاوضات السلام نتيجة للمواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية. وقد آن الأوان لحل هذه القضية بجميع جوانبها الإنسانية والقانونية والسياسية. ويكمن جوهر الحل في دولة كاملة السيادة ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وإن السلام الشامل والعادل بين الدول العربية وإسرائيل من شأنه أن يعود بفائدة كبرى، حيث سيخفف من حدة التوتر ويحرم الأصوات الداعية إلى التطرف والعنف من أهم المبررات التي يروجون بها لعنفهم وتطرفهم.

لقد تابعت بلادي بقلق شديد ما حدث في مملكة البحرين الشقيقة، وهو ما تسبب في الإساءة إلى أمنها واستقرارها. وإننا في الوقت الذي نقدم فيه كل الدعم والمساندة لحكومة مملكة البحرين، فإننا نستنكر أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية. ونعتبر الإجراءات والجهود الخيرة التي بذلها العاهل البحريني، جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، من أجل تعزيز الحوار الوطني بين كافة أطياف المجتمع البحريني، خطوات هامة تهدف إلى حفظ الأمن والاستقرار في المملكة، وحماية السلام الأهلي وتعزيز الوحدة الوطنية ومواصلة السير على طريق الإصلاح والتقدم، بما يحقق آمال وتطلعات أبناء شعب البحرين الغالي كافة.

ونؤكد أن سيادة وأمن ووحدة أراضي مملكة البحرين جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تدخل في إطار المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس التعاون في المنطقة. ويعد ترسيخ علاقات حسن الجوار مع كافة الدول على أساس مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية الأخرى الشغل الشاغل لنا جميعا.

أود أن أجدد من على هذا المنبر التزامنا الكامل بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، والتزامنا بقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن حماية المدنيين. وقد كان نصب أعيننا منذ بداية الأزمة الليبية هدف إنساني يتمثل في تقديم العون وحماية المدنيين. وقد وُفِّقنا، ضمن جهود المجتمع الدولي، في تحقيق ذلك الهدف. وسنواصل مؤازرة ليبيا وشعبها في مرحلة البناء القادمة. ونرى أن شعب ليبيا الكريم وقيادته كفيلان بتحديد ملامح المرحلة القادمة، بما يكرس موقع ليبيا في صفوف المجتمع الدولي ويعزز تنميتها واستقرارها بعد طول عناء. وأناشد من على هذا المنبر شركاءنا الدوليين أن يكثفوا جهودهم لتحرير ما تبقى من الأرصدة الليبية المجمدة.

لقد قدمت بلادي إسهامات كبيرة ومباشرة من أجل دعم إعادة الإعمار في أفغانستان، والعمل على استعادة الأمن والاستقرار في البلد والتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني، لا سيما وأن النجاح في ذلك يشكل جانبا محوريا لقمع التطرف والتشدد والإرهاب الدولي في منطقتنا، بالإضافة إلى أن أمن واستقرار أفغانستان يؤثران بشكل مباشر على الأمن الإقليمي، بما في ذلك أمن وسلامة منطقة الخليج العربي. ومن هنا أدعو كافة الأطراف الأفغانية إلى التعاون في عملية تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وبسط سيطرة الحكومة على كافة الأقاليم الأفغانية. وأتطلع إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في بون، بألمانيا، في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم.

إن الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه العالم، ففي عام ٢٠١٠، عانى أكثر من ٩٠٠ مليون شخص في العالم من الجوع المزمن، وأظهرت المأساة الأخيرة في القرن الأفريقي مدى الحاجة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي في وقت الأزمات لضمان حماية الفئات المهددة والأكثر ضعفا.

ولا يمكننا أن نبحث بجدية في مسألة الأمن الغذائي، دون الإشارة إلى مسألة أمن المياه، خاصة أن الإنتاج الزراعي يستخدم ٧٠ في المائة من موارد المياه العذبة في العالم. لذلك تؤمن بلادي بضرورة وضع مسألة ندرة وأمن المياه في أي خطط مستقبلية تسعى لزيادة الإنتاج الغذائي في العالم، إن موقعنا في منطقة تعاني من ندرة المياه يجعلنا أكثر إدراكا لأهمية هذه النعمة مما يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة مواجهة المجتمع الدولي لهذه الظاهرة بشكل حاسم وسريع.

تحتفل بلادي في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم بعيدها الأربعين وفي جملة النجاحات الكبيرة التي تحققت وخاصة في المؤشرات الإيجابية للتنمية البشرية، يبرز نجاحنا في تفعيل وتمكين المرأة وبدعم من القيادة والمجتمع بتحقيق المزاوجة المطلوبة بين التقاليد ومتطلبات التطور والمشاركة في بناء المجتمع، وفي هذا السياق، أنتهز هذه الفرصة لأشيد بتأسيس هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعما لجهود هذه المنظمة الوليدة والواعدة، تتقدم الإمارات العربية المتحدة بتبرع بقيمة ٥ مليون دولار أمريكي لصالح صندوق الهيئة.

في الختام، نأمل أن تسهم مداولاتنا هنا في تشجيع وتطوير أشكال التفاهم، والتضامن والتعاون الدولي الكفيل بالتصدي للمشاكل العالمية المدرجة على جدول أعمالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد همراخان ظريفي، وزير خارجية طاجيكستان.

السيد ظريفي (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئ سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأنا على ثقة تامة بأن خبراته الغنية سوف تساعد على تحقيق نتائج مهمة في عملنا الجماعي. كما أود أن أهنئ معالي السيد بان كي – مون على إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة.

قبل أسبوعين، احتفل شعب طاجيكستان بحدث رسمي في تاريخه الحديث، أي الذكرى السنوية العشرين لاستقلال جمهورية طاجيكستان. ورغم الكثير من الصعوبات والتحديات، نجحت جمهورية طاجيكستان خلال سنوات استقلالها في تحقيق تقدم كبير وفي إرساء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتدرجة. إننا نقدر كثيرا مساهمة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في إنشاء وتطوير طاجيكستان المستقلة وذات السيادة والتي تنعم بالديمقراطية وتحكمها سيادة القانون.

يظل صون السلم والأمن أولوية عليا للمجتمع الدولي بأسره. لذلك من الضروري أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها المترتبة عليها وتتخذ التدابير المشتركة

اللازمة للتوصل إلى وقف سريع للحروب والصراعات. إننا نرحب بالتسوية في جنوب السودان وانضمام جمهورية جنوب السودان إلى الأمم المتحدة باعتبارها العضو الـ ١٩٣. طاجيكستان تدعو أيضا جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى تسوية سريعة وكاملة للصراع المستمر في الشرق الأوسط. نحن نؤيد دولة فلسطين في جهودها لأجل أن تتبوأ مكانها بجدارة باعتبارها عضوا كاملة العضوية في المجتمع الدولي.

عملت حكومة طاجيكستان، وعيا منها بمسؤوليتها في مجال معالجة المسألتين الاجتماعية والاقتصادية، باستمرار على تعزيز قدراتها الذاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لتنمية جمهورية طاجيكستان أهم أولويات حكومتنا. وانطلاقا من مبادئ التنمية المستدامة لاقتصادنا، حددت حكومة طاجيكستان ثلاثة أهداف رئيسية هي: تحقيق أمن الطاقة والأمن الغذائي، ومعالجة عزلة البلد من حيث الاتصالات.

يمكن أيضا للتجارة الدولية والاستثمارات المباشرة المساعدة في تحقيق أهدافنا الإنمائية. ونؤمن بأن نظام التجارة الدولية يجب أن يبقى مفتوحا وعادلا ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. إن طاجيكستان، وهي تسترشد بهذه المبادئ، تقوم حاليا بإجراء محادثات نشطة بخصوص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. في هذا الصدد، فإننا نسعى إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للمساعدة على تسريع عملية انضمام طاجيكستان.

لا يمكن التغلب على مشاكل تغير المناخ وآثاره السلبية من دون بذل جهود جماعية ومنسقة من جانب المجتمع الدولي بأسره. إننا نعلم بأن تغير المناخ يؤثر على موارد المياه العذبة، ويفاقم كذلك الفيضانات العارمة، وانزلاق التربة، والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. في طاجيكستان، حيث منبع نحو ٦٠ في المائة من الموارد المائية لعموم آسيا الوسطى، اختفى أكثر من ٣٥ في المائة من الأنهار الجليدية في السنوات الـ ٣٠ الماضية. وتسارع ذوبان الأنهار الجليدية يخلق مخاطر إضافية للتنمية المستدامة وأمن المياه والطاقة والغذاء على الصعيد الإقليمي. في ذلك الصدد، وخلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، قدم رئيس جمهورية طاجيكستان اقتراحا لإنشاء صندوق دولي لإنقاذ الأنهار الجليدية، الذي يمكن أن تتضافر من أجله جهود المجتمع الدولي في هذه المنطقة المهمة استراتيجيا. ونأمل في أن تدعم الدول الأعضاء هذه المبادرة.

ستمكننا التنمية الشاملة للطاقة الكهرمائية، جنبا إلى جنب مع أنواع أخرى من الطاقة المتجددة، ليس فقط من زيادة قدرة نظم الطاقة لدينا، ولكن أيضا من تعزيز استقرارها، وزيادة الكفاءة، وتقليل الانبعاثات الضارة بشكل كبير في الغلاف الجوي. شهدت جمهورية طاجيكستان لأكثر من ١٠ سنوات نقصا حادا في الطاقة الكهربائية خلال فصل الشتاء. ونظرا لعدم وجود مصادر أخرى للطاقة، فمن الأهمية بمكان أن تشرع طاجيكستان، التي تمتلك إمكانات هائلة من الطاقة الكهرمائية، في القيام بتنمية ثابتة وشاملة لقطاعها في مجال الطاقة المائية.

إن طاجيكستان مستعدة للتعاون بشكل وثيق بشأن جميع المسائل المتعلقة بترشيد استخدام موارد المياه والطاقة مع كل بلد في المنطقة، ومع المراعاة الواجبة للمصالح الإقليمية المشتركة. وقد أكد ذلك مرارا وتكرارا رئيس جمهورية طاجيكستان السيد ايمومالي رحمون، بما في ذلك خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتيها الثالثة والستين والرابعة والستين، وفي غيرها من المحافل الدولية المتعلقة بموضوع المياه.

وكما هو معروف جيدا، واجهت منطقة آسيا الوسطى في النصف الثاني من القرن العشرين أزمة بيئية كبيرة تمثلت في جفاف بحر آرال. وقد أدى التجاهل المتعمد للاستخدام الرشيد والحذر والمسؤول للموارد الطبيعية، عمليا، إلى نضوب بحر آرال. وقد ساهم في جفاف بحر آرال أيضا العدد الهائل من الخزانات التي بنيت ولا تزال تبنى في مساحات شاسعة من مصباته. ومجموع حجم المياه التي تحتويها تلك الخزانات ومجمعات المياه يعادل مرة ونصف حجم المياه التي يحتويها بحر آرال. ولا يتطلب التغلب على هذه الأزمة استثمارا كبيرا لرأس المال في قطاع المياه فحسب، بل أيضا إرادة سياسية واستعدادا لتنفيذ تدابير مشتركة طويلة الأجل لاستخدام المياه وموارد الطاقة بطريقة رشيدة في منطقة بحر آرال برمتها.

ولهذا السبب، اقترحت طاجيكستان أن تجري الأمم المتحدة دراسة خبراء شاملة لاستخدام المياه في آسيا الوسطى، بما في ذلك بشأن مسائل الاستخدام الفعال والرشيد للخزانات القائمة وتدارس الحالة البيئية في المنطقة برمتها.

إن المياه مورد أساسي له أهمية بالغة للتنمية المستدامة وللحياة على كوكب الأرض. ونحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال الاستخدام الفعال للآليات والصكوك القائمة. وإذ تضع ذلك في الاعتبار، دعت طاجيكستان لإعلان عام ٢٠١٣ سنة دولية للتعاون بشأن المياه.

ويشكل الإرهاب واحدا من التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتدين طاجيكستان الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. إننا نؤمن بأننا يجب أن نمضي بسرعة إلى اعتماد اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب الدولي.

ويشكل منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات جزءا من مكافحة الإرهاب. وإلحاح هذه المشكلة مؤشر على ما تمثله من تهديد للاستقرار والأمن الدوليين. ويساهم بلدي في مكافحة تجارة المخدرات. فقد أنشأنا هيئة لمكافحة المخدرات تعمل مع منظمات دولية أخرى ومع وكالات مماثلة لدول أخرى في اتخاذ التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقتنا.

وتكرر طاجيكستان التأكيد على التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويدعم بلدي بدون تحفظ جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الألغام. وندعم اعتماد تدابير تؤدي إلى إزالة الألغام في المناطق التي زرعت فيها والتصدي للمشاكل الأخرى المتصلة بالألغام.

ويساور طاجيكستان القلق حيال الوضع في البلد المجاور، أفغانستان. وقد تلقينا بأسى نبأ الوفاة المفجعة للرئيس السابق لجمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد برهان الدين رباني. وقد كان أحد أهم الشخصيات في تاريخ أفغانستان الحديث، وفي الواقع، في المنطقة والعالم بأسره. ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة أفغانستان.

وتدعم طاجيكستان الاستراتيجية الدولية لتحقيق التسوية السلمية الشاملة في أفغانستان وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونعتبر من المهم أن تشارك أفغانستان في التكامل الإقليمي من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان المجاورة. وأود التذكير بجهود رباعي دوشانبي – أفغانستان، وباكستان، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان – تأييدا للتعاون التجاري والاقتصادي، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

لقد أقمنا أربعة جسور على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، ويجري بناء ثلاثة جسور أخرى. وفي هذا العام، أقمنا خط للطاقة الكهربائية بقوة ٢٢٠ كيلوفولط يربط

أفغانستان بطاجيكستان. ونسعى إلى معالجة مسألة النقص في الطاقة في أفغانستان وباكستان من خلال تعزيز قدرات توليد الطاقة الكهرومائية لبلدان آسيا الوسطى من خلال مشروع كاسا – ١٠٠٠ لنقل الطاقة الكهربائية.

إن استمرار التنمية الاقتصادية في أفغانستان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مدرج في جدول أعمال المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، الذي سيعقد في الربيع القادم في دوشانبي.

ولا يمكن التصدي للمشاكل العالمية والتحديات الإقليمية بدون تعزيز الأمم المتحدة. ويجب الاضطلاع بعملية إصلاح الأمم المتحدة بطريقة رشيدة، ويجب أن تصبح الأمم المتحدة المتجددة شريكا قويا وقادرا على الاستجابة للأحداث عبر العالم وأن ترقى إلى مستوى التحديات العالمية المتعددة التي نواجهها في هذا العصر.

وستواصل طاجيكستان مساعدة الأمم المتحدة بكل الطرق الممكنة في جهودها لبناء كوكب الأرض الذي ينعم بالسلام والأمن والصحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزي باديا، مستشار الحكومة للعلاقات الخارجية والشؤون الاقتصادية والمالية الدولية في إمارة موناكو.

السيد باديا (موناكو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانيّ الحارة للسيد النصر على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، وأن أؤكد له دعم وفدي طوال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

إن الأمين العام، الذي أُعرب له عن تهاني القلبية على إعادة تعيينه بالإجماع، قد قدم، لدى افتتاح المناقشة العامة، الأولويات التي ينوي تنفيذها خلال ولايته الثانية. إن رؤيته، التي ستسترشد بها جهودنا ومداولاتنا خلال هذه الحقبة من عدم الاستقرار والغموض، تضع المعايير لشكل جديد من الإدارة العالمية، التي سيكون عليها، من ناحية، أن تستجيب للتحديات التي نواجهها ولتطلعات شعوبنا، ومن ناحية أخرى، أن تضع في اعتبارها حقائق الواقع في عصرنا.

ومن بين الضرورات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، تتطلب التنمية المستدامة وبناء عالم أكثر أمانا اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من المسؤولية من جانب جميع حكوماتنا، وتجديد دعمنا الثابت للمنظمة، التي يحتاج دورها الأساسي في منع نشوب الصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية أن يتعزز ويُدعم.

وكانت تلك مبادرة السيد النصر الواضحة الرؤية هي التي جعلت الوساطة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة. ويضم مجتمعنا الآن عضوا جديدا – جمهورية جنوب السودان – عقب عملية سلام لقيت الترحيب من الجميع. ومنذ مطلع هذا العام شاهدنا زخما كبيرا نحو الحرية والديمقراطية لدى آلاف النساء والرجال عبر العالم العربي. وسلط الربيع العربي الأضواء مرة أخرى على الطابع العالمي لقواعد وقيم المنظمة. وقد بعثت العدالة، والديمقراطية، والكرامة الإنسانية، والمساواة والحرية الأمل المتجدد لدى الشعوب التي قمعت لفترة طال أمدها. إننا اليوم نواجه تحديا كبيرا: يجب ألا نخيب آمالهم.

وتكرر حكومة الإمارة التأكيد على دعم جميع من يكافحون من أجل الحريات الأساسية وسيادة القانون والتضامن معهم، وفي ذلك الصدد، تأمل الإمارة أن تمكن التسوية العادلة والدائمة والشاملة دولة إسرائيل ودولة فلسطينية تملك مقومات الاستمرار وتتمتع بالسيادة والديمقراطية من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

كان العام الماضي حافلاً بالتحديات لمنظمتنا. فقد كان علينا أن نواجه كوارث طبيعية وإنسانية كبرى وحالات طارئة سببها الإنسان، وتداعيات الأزمة الاقتصادية. وفي كل

مـرة كنـا نتوجـه إلى منظمتنـا لحمايـة الأصـول المـشتركة للبشرية، مثل البيئة والصحة والسلام.

ونحـن نتوجـه إلى الأمـم المتحـدة أيـضاً لحمايـة أمننـا الجماعي. والهجوم الفتاك الذي وقع قبل أسابيع قليلة على مكاتـب الأمـم المتحـدة في أبوجـا، عاصـمة نيجيريـا، يـذكرنا بشكل مؤلم بالمخاطر العديدة التي يواجهها العاملون في الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم – في كوت ديفوار وأفغانستان والعراق ودارفور والسودان، في كل مكان أنقذت فيه الأمم المتحـدة حيـاة البـشر أو دافعـت عـن حقـوقهم. إنهـم يـدفعون الثمن غالياً أحياناً.

غير أن منظمتنا لا تملك إلا موارد محدودة ولا يمكنـها أن تتعامل مع تعدد الصراعات دائماً. ولذلك، علينا أن نركز في المقـام الأول علـى منـع نـشوب الـصراعات. وأي وقايـة أفضل من التنمية؟ ففي العام الماضي، ومن على نفس هذا المنبر، أكد صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو مجدداً التزام الإمارة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.4). وتـسعى مونـاكو للعمـل كـشريك مـسؤول ويمكن الاعتماد عليه وداعم، وما زالت أولوياتها تتمثل في تحسين نوعية حياة الأضعف من البشر.

وأود أن أنوه بالدور الأساسي للمرأة في منع نشوب الـصراعات وفي تـسويتها وفي بنـاء الـسلام. ويجـب أن تكـون النساء والفتيات محور استراتيجياتنا الإنمائية. فمن الثابت الآن أن مجتمعـاً يـضمن المـساواة بـين النـساء والرجـال وينـهض بالاستقلال الاقتصادي للمرأة هو مجتمع أكثر ازدهاراً. فإن أردنا تمكين النساء من تحقيق قدراتهن في القطاع الاقتصادي، لا بـد مـن إزالـة العقبـات مثـل القواعـد التمييزيـة. ويجـب أن نـضمن للنـساء المـساواة في الوصـول إلى المـوارد الاقتـصادية، لا سـيما الأرض والائتمـان والعلـم والتكنولوجيـا والتـدريب المهني والإعلام والاتصالات والأسواق.

وفي هذا الصدد، تود إمارة موناكو أن تؤكد دعمها لهيئة الأمـم المتحـدة المعنيـة بـالمرأة ومـديرتها التنفيذيـة، الـسيدة ميشيل باشليت.

إن مسؤوليتنا الجماعية تفرض علينا أن نؤكد التزامنا في التجمـع البـالغ الأهميـة لعـام ٢٠١٢ – وأعـني الـذكرى الـسنوية العـشرين لقمـة الأرض في ريـو – وأن نرسـي أساسـاً متيناً للتنمية الشاملة لاقتصاد أخضر.

إننـا نـسعى لتطـوير مـصادر للطاقـة المتجـددة تكـون أكثر مراعاة للبيئة وللصحة. ولكن على المدى القصير، لسنا في موقـف يـسمح لنـا بـالتخلي عـن الطاقـة النوويـة أو النـفط. وكما علمتنا كارثة فوكوشيما، وإن يكن بصورة مؤلمة، فإننا لا نعرف إن كان سيأتي يوم نتحكم فيه تماماً في المخاطر التي تنطـوي عليهـا الطاقـة النوويـة. ولـذلك، فإننـا مـستمرون في حـرق الهيـدروكربون، وإطـلاق انبعاثاتـه في الغـلاف الجـوي. وهذا المأزق يمثل خطراً شديداً يهدد أمننا الجماعي.

حـان الوقـت لوضـع حـد للمناقـشات الأيديولوجيـة والانقسامات التي تفصل بيننا وتعطل جهودنا لتطبيق اقتصاد أخضر.

لقـد اقتـرح الأمـين العـام إن ننـشئ جـيلاً جديـداً مـن الأهداف الإنمائية يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥. وإمـارة مونـاكو تؤيـد تلـك المبـادرة الـتي تهـدف إلى تـشجيع المجتمـع الـدولي علـى وضـع أهـداف طموحـة وتـوفير الموارد اللازمة لتحقيقها.

وفي إطار إسهامنا في ذلك المسعى، أراد الأمير ألبرت الثـاني أن يـسهم بنـشاط في الأعمـال التحـضيرية لمـؤتمر الأمـم المتحدة للتنمية المستدامة بتنظيم اجتماع خبراء رفيعي المستوى بشأن الإدارة المستدامة للمحيطات يعقد في الإمارة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويود صاحب

السمو أن يرى المجتمع الدولي وهو يضع البحار والمحيطات في مقدمة جدول الأعمال السياسي لقمة الأرض القادمة.

وبالرغم من بلورة إطار قانوني يحكم الأنشطة الجارية في المحيطات، فإن الآثار السلبية للأنشطة البشرية على المحيطات والبحار باتت أكثر وضوحاً. والتلوث البحري والممارسات التي يجب ألا تستمر في استغلال الموارد البحرية ما زالت تهدد النظم الإيكولوجية البحرية، وذلك على حساب الأجيال القادمة. ولتغير المناخ أثر كبير على المحيطات، إذ يؤدي إلى ظاهرة زيادة الحموضة وارتفاع مستوى سطح البحر وابيضاض المرجان. والإدارة المستدامة للمحيطات ركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر.

إن وضع تدابير أقوى للوقاية في خدمة جميع الدول الأعضاء، المتقدمة النمو والنامية على السواء، سيمكن المنظمة من القيام بدورها بكفاءة ومرونة أكبر. وهذا يتطلب تعزيز مؤسساتها، مع ضرورة أخذ دور الجمعية العامة في الاعتبار بشكل أقوى، ومع إصلاح متوازن لمجلس الأمن، وزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية وتعزيز التفاعل مع المجتمع المدني وشراكات القطاع الخاص.

وأود أن أثني على معالي السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، لحسن قيادته وشجاعته السياسية، حيث عمل على فرض القوة الأدبية للأمم المتحدة في أعين العالم أجمع.

وإمارة موناكو لن تألو جهداً لتحسين الحوكمة العالمية التي يتطلع إليها مجتمعنا الدولي. ونحن نتشاطر الاقتناع بالأهمية القصوى للقيم العالمية التي تجسدها المنظمة وتدافع عنها، تلك القيم التي يجب أن يلتزم بها الأعضاء في المستقبل، مثلما فعلنا نحن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو ردريغيز باريلا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

السيد ردريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أرحب بحكومة جنوب السودان كدولة عضو في الأمم المتحدة. وأنضم أيضاً إلى النداء الذي وجهه القادة الأفارقة كافة لاستجابة عاجلة وفعالة ودولية للمجاعة في القرن الأفريقي.

إننا إذ نتناقش في القاعة هذه، فإن هناك حرباً وقائية أخرى تدور رحاها في ليبيا بحجة حماية المدنيين. فالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، الذين جاءوا ليجنبوا البلد مجزرة، قد شنوا هجوماً عسكرياً ضد دولة ذات سيادة بدون أن يكون هناك تهديد من أي نوع للسلم والأمن الدوليين. لقد أطلقوا العنان لعملية تغيير للنظام. وفرض حلف شمال الأطلسي على مجلس الأمن قراراً مشبوهاً يأذن لـ:

> ”الدول الأعضاء ... وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية ... باتخاذ جميع التدابير اللازمة ... لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات“ (القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، الفقرة ٤).

وبذلك، يكون حلف شمال الأطلسي قد انتهك هذا القرار ذاته من أجل تقديم الأسلحة وتوفير التمويل لأحد الطرفين ونشر عملاء وعناصر من الدبلوماسيين على أرض الواقع. وأصبح الجميع يفهمون الآن بشكل أفضل استخدامات مفهوم المسؤولية عن الحماية. وبالإضافة إلى التكنولوجيات العسكرية الأكثر تطورا وفتكا، فقد استخدمت في هذه الحرب، وسائل الاتصال، باعتبارها أسلحة للحرب من قبل الشركات المالية والإعلامية، التي تجني الأرباح من الحرب،

وعمليات إعادة الإعمار، كما لو كانت عوامل لاحتواء الأزمة.

وفي وقت مبكر في ٢١ شباط/فبراير، حذر القائد فيدال كاسترو روز، من أن حلف شمال الأطلسي يستعد بشكل نهائي لشن حرب على ليبيا. ومنذ ذلك الحين، انخرطت كوبا دون كلل، في الدفاع ليس عن الحكومة، بل عن المبدأ بحد ذاته. فمن غير المقبول اغتيال الآلاف من الأشخاص الأبرياء بزعم مشبوه، هو حماية المدنيين الآخرين. وقد أثبت التاريخ على نحو بليغ، أنه لا يمكن فرض السلام عن طريق الحرب أو بالقوة. ويحق للشعب الليبي وحده، اختيار مصيره، دون تدخل أجنبي، فيما يتعلق بممارسة حقه في تقرير المصير، والاستقلال، وسيادته على موارده الطبيعية، وسلامته الإقليمية.

وقد كان التدخل العسكري في ليبيا، والتهديد المتزايد ضد سوريا، بمثابة استجابات انتهازية دفاعية من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، لانهيار نظامهما القائم على الهيمنة والنهب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولنشأة حركات شعبية حقيقية في تونس ومصر وبلدان أخرى، بغية تأمين احتياطات ضخمة من النفط والمياه، ومصادرة الأصول المالية في أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وتقع على عاتق الجمعية العامة، مسؤولية ممارسة صلاحياتها الكاملة، لمنع شن عدوان عسكري ضد سوريا. وينبغي للجمهور الحصول على معلومات موضوعية، ومعارضة الحرب.

وقد وصف الرئيس باراك أوباما، في خطابيه المخادعين والمحتشدين بالتهديد والوعيد، المؤرخين ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، ما حدث في ليبيا باعتباره نموذجاً جديداً:

”هذه هي الطريقة التي ينبغي أن يعمل بها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. فالمزيد من الدول تتحمل مسؤولية وتكاليف مواجهة التحديات العالمية. وفي الواقع، فإن هذه هي الغاية الحقيقية للأمم المتحدة. ولذلك، فإن لكل دولة ممثلة هنا اليوم أن تفخر بالأرواح البريئة التي أنقذناها، وبمساعدة الليبيين على استعادة بلدهم. فقد كان ذلك هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به“.

وكتب مسؤول كبير في البيت الأبيض في مجلة ”فورين أفيرز“ قائلاً إن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة هي أكثر كفاءة وأقل تكلفة. فبينما اتخذت استراتيجية إدارة بوش خيار الاحتلال، فإن استراتيجية إدارة أوباما هي التحرر الوطني. ويمكن أن تطبق استراتيجية التدخل العسكري في ليبيا، في حالات أخرى أيضاً.

ومع شكوكنا المطلقة، فإن المقترح هو عدوان عسكري، دون وقوع قتلى، أو استخدام لقوات المشاة، على أن تتحمل تكلفته أوروبا بشكل رئيسي. ووفقاً لهذا المبدأ، فقد وصفت زعزعة استقرار بلد ما، عن طريق التخريب والعمليات السرية، والعقوبات الاقتصادية، بأنها تطوير للحركات الوطنية. ويثبت النموذج الجديد لعمليات تغيير النظام، أن المبادئ العسكرية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، هي أكثر عدوانية من سابقتها، وأن ما يسمى بهامش المنطقة الأطلسية – الأوروبية، يشمل الكوكب بأسره.

ولا ينبغي لأحد أن يشك في أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يشملهما ذلك المفهوم. فإعادة نشر الأسطول الرابع، وإنشاء القواعد الأمريكية، ونشر القوات والوسائل العسكرية بهدف التدخل في أي مكان في المنطقة: انقلاب عسكري ضد فنزويلا في عام ٢٠٠٢، تلاه انقلاب نفطي، وعصيان في سانتا كروز، وبوليفيا، ثم انقلاب عسكري في هندوراس، ومحاولة انقلابية في إكوادور، تتلاءم جميعها مع الاستراتيجية الجديدة.

وهل تستطيع الولايات المتحدة وحلف الناتو توفير ضمانات اليوم، لعدم استخدام القوة، وتطبيق مفهوم تغيير النظام هذا، على حالة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لا تمتثل لمصالحهما؟ وهل يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يدلي بدلوه في هذا الأمر؟ وماذا تفعل الأمم المتحدة في مثل هذه الحالة؟

ويثبت ضعف الاقتصاد العالمي، وخصوصاً اقتصاد الولايات المتحدة وأوروبا، أن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ لم يتم التعافي منها بعد. وفي البلدان المتقدمة النمو يقع العبء المريع لعواقب هذه الأزمة على العمال والعاطلين عن العمل والمهاجرين والفقراء، الذين يقمعون بشكل وحشي، متى ما دافعوا عن حقوقهم بالطرق السلمية.

ونحن في بلدان الجنوب، التي نهبت مرارا وتكرارا، نعاني من تشوهات نظام اقتصادي عالمي يستبعد مصالحنا المشروعة. ونعاني تحت وطأة الحمائية والزيادة المطردة في أسعار المواد الغذائية والوقود. وتعتبر شعوب الكثير من البلدان النامية، ضحايا للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد المفلس، وما يتبعه من نهب واستبعاد. وتمس العواقب الاجتماعية والسياسية لهذا النظام جميع القارات.

وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، واستنفاد الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، ماذا تكون استجابة قوى اليمين المتطرف التي هي في السلطة بالفعل، أو قد تصل نتيجة لمعاناة الناخبين ويأسهم؟

وفي مواجهة الخطر المتزايد والشامل للحرب، والتقسيم الجديد للعالم، وتغير المناخ، هل نستطيع نحن بلدان الجنوب، العمل معا، باعتبار أن ذلك شرطاً أساسياً لخلاصنا؟

وفي مواجهة التهديدات الخطيرة العديدة، تتحد إرادة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – منطقة بوليفار ومارتيه، وتبديان عزماً على إكمال ما لم تحققاه. فمن المستحيل شق صفوفنا أو تأليب أحدنا على الآخر. فالتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية -- هو مجموعة صغيرة من الشعوب، ولكنه قوي معنوياً. وإن تجمّع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الجديد لهو حقيقة بالفعل. وسوف تظهر قوة الإنديز الكاملة قريباً جداً، عبر مؤتمر قمة، سيكون استهلالاً لحقبة جديدة، يعقد في كراكاس – التي تعد مركزاً للاستقلال في الأمريكتين، حيث يسيطر على السلطة الشعب البوليفاري، وحيث يواصل الزعيم القاري، الرئيس هوغو تشافيس صعوده باستمرار.

وينبغي لنا أكثر من أي وقت مضى، أن ندافع عن الأمم المتحدة. غير أن التحدي الأكبر الذي نواجهه هو تحويلها إلى مؤسسة تخدم المصالح المشروعة لجميع الدول، بدلا من تسخيرها لتلبية الرغبات والانتهاكات التعسفية لعدد قليل من البلدان الغنية والقوية. ويجب علينا أن نتأكد من أن القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي التي تسود في مواجهة القوة الوحشية التي تهدف إلى منعها. ومن الضروري إعادة ترسيخ الدور القيادي للجمعية العامة، وإعادة صياغة مجلس الأمن. يقع على عاتق الجمعية العامة التزام أخلاقي، وسياسي وقانوني لا مفر منه لضمان الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، داخل الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وينبغي تحقيق ذلك بغض النظر عن حق النقض في مجلس الأمن الذي تتمتع به الولايات المتحدة أو عدمه، وبغض النظر عن الشروع في مفاوضات سلام جديدة أو عدمه.

إذا تم الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، وإذا تم الاعتراف بالحاجة إلى إعادة إرساء ممارسة الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، وإذا اعتبر الحصار المفروض على غزة، والقسر الاقتصادي والعزل الذي يجسده الجدار الشائن جرائم، إذا

تم وصف قهر دولة وإخضاعها لظروف تهدد مجرد وجودها بأنها إبادة جماعية، وإذا كان يفترض أن تتخذ جميع الدول الأعضاء كل التدابير القانونية الممكنة لحماية المدنيين الفلسطينيين، فينبغي للجمعية العامة أن تقوم بعمل الآن.

إن كوبا، البلد الذي تعيش فيه جالية يهودية صغيرة، يدين الظلم التاريخي لمعاداة السامية والجريمة ضد الإنسانية التي مثلتها المحرقة، ويعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود. لا يحمل شعبنا سوى المشاعر الأخوية تجاه الشعب الإسرائيلي، الذي يعد أيضا ضحية لهذا الصراع.

بصورة مماثلة، تعلن كوبا كذلك أن على الولايات المتحدة التزاما أخلاقيا وسياسيا وقانونيا لوقف مواصلة استخدام حق النقض لقرارات مجلس الأمن الرامية إلى حماية المدنيين الفلسطينيين.

يتعين على الاتحاد الأوروبي معارضة حق النقض هذا والامتناع عن دعم ضغط الإمبراطورية الوحشي على أعضاء الجمعية العامة والمجلس نفسه. ويتعين على أوروبا أن تشجبه أيضا لأنه من المؤكد أن تلك الجرائم لن تحدث لولا ما تقدمه الولايات المتحدة إلى حكومة إسرائيل من إمدادات عسكرية ودعم مالي وكفالة الإفلات من العقاب.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شاطر الكوبيون الشعب الأمريكي آلامه بعد الأعمال الإرهابية الشنيعة. وأبدينا التضامن والتشجيع والتعاون القائم على نكران الذات. كما هو الحال دائما، أدلت كوبا ببيانات واضحة وضوح الشمس، ضد الإرهاب والحرب.

بعد مضي عشر سنوات، بات العالم بعيدا عن الأمن، وبدلا من تحول الإجماع الدولي ضد الإرهاب إلى نظام تعاون دولي لمواجهته، غزت الولايات المتحدة العراق وأفغانستان واحتلتهما، مما تسبب في خسائر في أرواح مئات الآلاف من الأشخاص والألم لعشرات الملايين. لم يكن من الممكن إخفاء استخدام الخداع، والتعذيب، والإعدام أو الاغتيالات خارج نطاق القضاء، وحالات اختفاء الأفراد، والاعتقالات التعسفية وعمليات الترحيل السرية والسجون السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في أوروبا ومناطق أخرى.

دنسّت حكومة الولايات المتحدة ذكرى ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر بمواصلتها لفترات طويلة وفي أوضاع غير إنسانية حبس خمسة كوبيين يعملون في مكافحة الإرهاب، وتمت إدانتهم ظلما، أمام محاكمات زائفة، للحكم عليهم بالعقوبة القصوى للحصول على معلومات عن الأنشطة الإرهابية لجماعات عملت من داخل أراضي الولايات المتحدة ضد كوبا مع الإفلات المطلق من العقاب، مما أدى إلى وفاة ٥٧٧ ٥ من مواطنينا أو تعرضهم لأضرار جسدية. مرة أخرى، أناشد مع الاحترام الواجب، الرئيس أوباما استخدام سلطاته للإفراج عنهم كإجراء يهدف إلى العدالة أو لفتة إنسانية، ستكون موضع تقدير كبير من قبل زوجاتهم وأولادهم، وأمهاتهم وآبائهم وشعبنا بأسره.

تؤكد حكومة كوبا مجددا اهتمامها واستعدادها للمضي قدما نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. وأكرر اليوم اقتراحنا لبدء حوار يهدف إلى حل المشاكل الثنائية، بما في ذلك القضايا الإنسانية، وكذلك عرضنا التفاوض على عدة اتفاقات تعاون بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالبشر، والكوارث الطبيعية وحماية البيئة، بما في ذلك في حالة الانسكاب النفطي، كتلك التي وقعت في منصة البترول البريطانية في خليج المكسيك.

نعلم أن السباق الانتخابي قد بدأ بالفعل في هذا البلد، في حين يزداد الوضع الاقتصادي سوءا.

وقد تم تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقد بلغ مجموع الأضرار التي تسبب بها

٩٧٥ بليون دولار، على أساس السعر الحالي للذهب. وتتصاعد محاولة تقويض النظام الدستوري الذي انتخبه الكوبيون بحرية. تتزايد الضغوط من اليمين المتطرف والمافيا الكوبية الأمريكية لعكس اتجاه الحد الأدنى من الخطوات التي اتخذها الحكومة الأمريكية لتعزيز الروابط بين المهاجرين ووطنهم والتبادلات بين الشعبين.

في كوبا، أكد الرئيس راؤل كاسترو روز مجددا أننا سنواصل بحكم سيادة دولتنا، تغيير كل شيء يحتاج إلى تغيير من أجل جعل اقتصادنا أكثر كفاءة واشتراكيتنا أفضل، من أجل تحقيق العدالة الكاملة ولنتمكن من الحفاظ على استقلالنا تماما.

كما قال مارتي، ”البحر الجنوبي سيختلط ببحر الشمال وستخرج الحية من بيضة نسر قبل أن نوقف نضالنا لجعل الوطن حرا ومزدهرا“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوري روزنتال، وزير الشؤون الخارجية في مملكة هولندا.

السيد روزنتال (مملكة هولندا) (تكلم بالإنكليزية): زرت في أيار/مايو تونس، مهد الثورات التي انتشرت في أنحاء العالم العربي. تحدثت مع كثير من الأشخاص هناك الذين عبروا لي عن توقهم العميق إلى الحرية والعقود التي شهدت قمع حريتهم وما تعنيه الثورة في حياتهم. كانت إحداهم أسما بن حميدة، مديرة قوية العزيمة لمنظمة المجتمع المدني العاملة في التمويل المتناهي الصغر. قالت لي حرفيا: ”إذا كانت الديمقراطية تعني أن أفقد حقوقي كامرأة، لا أريد الديمقراطية“. في جملة واحدة، حددت السيدة بن حميدة واحدة من التحديات الرئيسية التي نواجهها.

أحدثت الدعوة التي خرجت من شوارع العالم العربي من أجل الحرية والديمقراطية تغييرا كبيرا. وألهمت الشعوب في جميع أنحاء العالم للمطالبة بحقوقهم.

لكن التحديات لا تزال هائلة. وتهدد الأزمة المالية والاقتصادية الحادة النمو والتجارة في جميع أنحاء العالم. تقوض هذه الأزمة قدرة الشعوب على كسب لقمة العيش والتمتع بالحرية إلى أقصى حد. ومن هنا فإن إدارة هذه التطورات أمر على جانب كبير من الأهمية.

يجب على الأمم المتحدة والحكومات تقديم الدعم لدعوة الشعوب من أجل الحرية. فالحرية حق للجميع، وواجب على الحكومات وبعثة الأمم المتحدة. الحرية يجب أن تُدعم بثلاث ركائز أساسية: أولا، الأمن؛ ثانيا، الديمقراطية وسيادة القانون؛ ثالثا الرخاء.

إن الافتقار إلى الأمن تهديد أساسي لحرية الشعوب. وتوفير الأمن مسؤولية تقع على عاتق الحكومات وعلى عاتق المجتمع الدولي بأسره.

وفي آذار/مارس من هذا العام ارتقينا إلى مستوى التحدي. ولقد كان قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا تاريخيا حقا. فقد أشار صراحة إلى مسؤولية المجتمع الدولي عن الحماية. وسلط الضوء على دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه.

وعلى سبيل المقارنة، ترتبت على فشل المجلس في التوصل إلى توافق الآراء بشأن سوريا خسائر بشرية هائلة. فضمائرنا تهتز كل يوم بالقصص المروعة الجديدة. وفي عطلة نهاية الأسبوع هذه بالذات كان المحتجون المسالمون يحملون رايات تقول: ”ساعدوا سوريا. إن جراحها تنزف دما“. يلزمنا أن نستمع إلى أصوات شعب سوريا. ويلزمنا أن نوقف حكومة الرئيس الأسد من القتل الإجرامي الوحشي لمواطنيه في محاولة لسحق النداء المشروع من أجل الحرية. وإنني أحث

أعضاء مجلس الأمن جميعا على التصرف بحزم والاتفاق على فرض جزاءات محددة الأهداف بدقة ضد النظام.

الحرية والأمن مسألتان أساسيتان أيضا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وإذا أردنا السلام حقا، فإننا نحتاج الآن إلى مفاوضات مباشرة، وليس إلى قرارات جديدة في الأمم المتحدة. إن هولندا تؤيد الجدول الزمني الذي حددته اللجنة الرباعية، وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة يمكننا تقديمها. ونحن مانح رئيسي للسلطة الفلسطينية. ونؤيد الشعب الفلسطيني تأييدا تاما في طموحه إلى بناء دولة فلسطينية متمتعة بمقومات الحياة وديمقراطية ومسالمة. إلا أن هذا لا يجوز النظر إليه بمعزل عن رغبة الشعب الإسرائيلي في أن يعيش في دولة يهودية آمنة ومعترف بها دوليا في سلام مع جيرانه.

ومن الجوهري حقا أن يستثمر الطرفان طاقاتهما في الثقة المتبادلة، وأن يحجما عن اتخاذ الخطوات الأحادية وأن يجدا الحل معا. وينبغي لهما أن يكونا على استعداد لتقديم التنازلات الصعبة والمؤلمة إذا كانت ضرورية للوفاء بمطامح شعبيهما. لقد تكلمت مع الرئيس عباس. وتكلمت مع رئيس الوزراء نتنياهو. وأصغيت باهتمام لما قالاه. وإن الرسالة واضحة جلية: التفاوض ثم التفاوض ثم التفاوض.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد طومسن (فيجي).

الديمقراطية وسيادة القانون خير ضمان للحرية، ولكنهما تقتضيان بذل جهد جهيد. وعلى حد تعبير فرنسيس فوكوياما، الديمقراطية لا تقتصر على تصويت الأغلبية في الانتخابات. إنها مجموعة مركبة من المؤسسات التي تكبح جماح السلطة وتنظم ممارستها بموجب القانون ومن خلال نظام من التوازنات والضوابط. هذا هو كنه الديمقراطية.

أود أن أعرب عن إعجابي بالبسالة الهائلة التي أبداها السكان، صغارا وكبارا، من أجل نيل حريتهم الفردية وحقوقهم الديمقراطية. ويجب علينا أن نؤازرهم في جهودهم لبناء مجتمعات ديمقراطية حقا تحكمها سيادة القانون. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد بالمساعدة في بناء الدولة وتطوير سيادة القانون. ولتحقيق ذلك الغرض تتولى سلوفاكيا وهولندا الرئاسة المشتركة لفرقة العمل المعنية بمجتمع الديمقراطيات، التي تقدم الدعم للمؤسسات الديمقراطية في تونس.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أيضا توفير خدمات الانترنت مجانا وبدون رقابة. فالانترنت أداة جوهرية بيد الناس عندما يمارسون حريتهم في التعبير، وينبغي لنا أن نولي اهتماما أعظم لكفالة أن يتمكنوا من استخدامها. وإن البلدان الداعمة لهذه القضية ينبغي أن تتحد حقا حولها.

لقد قال الأمين العام بان كي - مون، ”البلدان لا تصبح صالحة للديمقراطية؛ وإنما تصبح صالحة من خلال الديمقراطية“.

الديمقراطية تعني الحرية والحقوق المتساوية للجميع. إنها تتيح الفرص لتمكين النساء. وتمثل النساء ٥٠ في المائة من رأس المال البشري للعالم. ومن مصلحة كل بلد بلا استثناء أن يكفل أن تتولى النساء دورا نشيطا في المجتمع وفي الاقتصاد وكذلك في العملية السياسية ضمن هياكل السلطة السياسية. وإنني على اقتناع بأن المتطرفين الذين يريدون إلغاء حقوق المرأة لن يفلحوا في الانتخابات الحرة العادلة.

الديمقراطية الحقيقية تعني أيضا احترام حقوق الجماعات الدينية، بما فيها الجماعات المسيحية. وإن المجتمع بأسره يجب أن يتحلى بالتسامح تجاه الذين ينتمون إلى دين آخر أو لديهم معتقدات أخرى. وهذا الأمر يجب ألا يكون عرضة للشكوك.

الحرية تقدم المسار الأفضل المفضي إلى الرخاء. وإن الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة تخل بالرخاء في كل مكان من عالمنا.

إن تمكين حرية التجارة عنصر حيوي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويعتبر الوصول إلى الأسواق عنصرا حاسما لتطوير القطاع الخاص. وإن كسر الحواجز التي تكبّل الاتجار بالمنتجات الزراعية يمكن أن يصقل همة الأعمال التجارية الرائدة في البلدان التي تكون في أمس الحاجة إليها. وإن المنطقة العربية على وجه التحديد ينبغي أن تستفيد من تحسين فرص التصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

محاسن التجارة الحرة المنظمة تنظيما جيدا تكمن في أنها ليست مباراة نتيجتها الصفر؛ إنها تعود بالفائدة على الجميع وتشكل جزءا لا يتجزأ من الحرية. ولهذا السبب يجب ضمان نجاح جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. والعالم لا ينبغي ولا يجوز له أن يعود إلى الحمائية. وثمة دور هام يجب أن تضطلع به منظمة التجارة العالمية في الحيلولة دون ذلك. وينخرط الاتحاد الأوروبي أيضا في تفاوض طموح على اتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف الشركاء. وهذه الاتفاقات ينبغي أن تندرج بطبيعة الحال ضمن نطاق النظام المتعدد الأطراف.

التجارة الحرة تفضي إلى النمو الاقتصادي الذي ينبغي أن يفيد بدوره أفقر البلدان في العالم. وإذا أردنا أن ندعم نمو تلك البلدان أكثر فينبغي لنا أن نحسّن إمكانيات حصولها على التعليم والتدريب المهني وحصول النساء والفقراء على الائتمانات الصغيرة.

ملكية الحرية تعود لنا جميعا. والذين ناضلوا من أجل نيل حريتهم لن يتخلوا عنها أبدا. والحرية يجب أن تحظى بالدعم من خلال الأمن والديمقراطية وسيادة القانون والرخاء. ويمكننا تحقيق ذلك بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء. وحيث أن الأمم المتحدة تشكل المحفل الدولي الذي تتلاقى فيه المسائل العالمية مع الجهات الفاعلة العالمية، فإن الأمم المتحدة ذاتها هي التي يتعين علينا أن نوحد قوانا فيها. إننا نشهد تطورات دولية تتكشف فصولها بسرعة أكبر من أي وقت مضى. وينبغي للأمم المتحدة أن تتكيف حتى تحافظ على دورها الهام في العلاقات الدولية.

ولذلك الغرض ينبغي لمجلس الأمن أن يعبر بصورة أفضل عن العلاقات الدولية وحقائق الواقع الاقتصادي المتغيرة. وتؤيد هولندا إجراء توسيع متواضع لمجلس الأمن، ولكن مع الحد من حق النقض، حتى لا يقوض فعالية عملية صنع القرار في المجلس.

وتؤيد هولندا الأمين العام في سعيه إلى التحلي بالانضباط في الميزانية. ويتعين علينا القيام باختيارات دقيقة بشأن ما نمول وما لا نمول. وأحث أيضا الاقتصادات الناشئة على أن تتحمل نصيبها من المسؤولية عن استدامة تمويل الأمم المتحدة.

إن للأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز سيادة القانون حول العالم، وكذلك في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وسوف تؤدي هولندا دورها، بما في ذلك من خلال دور لاهاي بوصفها المدينة الدولية للسلام والعدالة. فقصر السلام، والمحاكم الدولية، والمؤسسات القانونية تشهد على تقاليدنا القديمة العهد التي تتعلق بالقانون الدولي والدور النشط في ممارسته. واسمحوا لي بالقول إن هذا التقليد يعود إلى الكتاب الذي وضعه غروتيوس في أوائل القرن السابع عشر بعنوان حرية البحار، والذي أرسى الأساس للقانون الدولي.

وأود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة تعيينه. وأناشده أن يستخدم ولايته الثانية التي نالت الدعم الساحق كولاية لإصلاح الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة القوية والفعالة ضرورية في عالم لا يستطيع أي بلد

أن يحدد المستقبل بمفرده. ولكي تنجح الأمم المتحدة، من المهم توفير الدعم العام لها. ومن الضروري تحقيق نتائج واضحة وملموسة للحفاظ على التزام الحكومات بالأمم المتحدة. ووجود الأمم المتحدة الفعالة والكفؤة هو لخير المصالح الوطنية لجميع الدول الأعضاء فيها، وهو، في الواقع، ضروري للحرية في جميع أنحاء العالم.

ومن خلال جهودنا في الأمم المتحدة، يمكننا أن ندعم الدعوات إلى تحقيق الحرية في العالم. ومن ثم، يمكن لأسما بن حميدة، وهي امرأة قوية الإرادة، أن تقول لي، على ما آمل، في زيارتي المقبلة لتونس، إن الحرية قد جلبت لها الديمقراطية والحقوق، ومكّنتها كامرأة على السواء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي أحمد كرتي، وزير الخارجية في جمهورية السودان.

السيد كرتي (السودان): إنه لمن دواعي الفخر والإعزاز أن نرى دولة قطر الشقيقة، ممثلة في شخصكم الكريم، وهي تقود دفة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لهذا العام. فهذا خيار صادف أهله، إذ أن مبادراتكم وإسهاماتكم المقدرة في صيانة الأمن والسلم الدوليين على المستويين الدولي والإقليمي تؤكد جدارتكم بذلك. وأرجو أن أتقدم عبركم بالتهنئة لسلفكم السيد جوزيف ديس رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة. والتهنئة موصولة للأمين العام للأمم المتحدة على إعادة انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة وله ولمعاونيه على ما بذلوا من جهد مقدر على مختلف الصُعُد في إطار منظمتنا الأم، آملين أن تفضي مداولاتنا هذا العام إلى ما فيه خير البشرية من سلام ووئام وتواصل بين الشعوب والأمم.

أخاطبكم اليوم والسودان مقبل على المجتمع الدولي بقوة دفع جديدة بعد أن ضرب بالأمس القريب مثالا يُحتذى في الانحياز لخيار السلام والاستقرار حتى وإن كان مهر ذلك هو التضحية بجزء عزيز من أرض الوطن. وقد تابعتم جميعا طيلة السنوات الست الماضية مدى التزام حكومة السودان بخيار السلام عبر مسيرة تطبيق اتفاقية السلام الشامل التي وقعنا عليها في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فبرغم عِظم التحديات والعراقيل التي اكتنفت تطبيق الاتفاقية منذ مراحلها الأولى، إلا أننا مضينا بعزيمة وصبر في تنفيذ بنودها حتى توجنا ذلك بإجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير بالنسبة إلى جنوب السودان وقبول نتائجه بل كنا أول دولة تعترف بجمهورية جنوب السودان الوليدة وبسطنا لها يد الإخاء والتعاون. وقد تابعتم جميعا الزيارة التاريخية التي قام بها السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير إلى مدينة جوبا قبيل انطلاق عملية الاستفتاء، ثم زيارته الثانية في ٩ تموز/يوليه الماضي مشاركا في احتفال إعلان قيام دولة جنوب السودان حيث حوى خطابه في تلك المناسبة جميع المبادئ والموجهات التي تؤسس لعلاقات أخوية حميمة بين الدولتين تنعتق تماما من سلبيات الماضي ومراراته إلى رحاب التعاون والتواصل بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين. وإنني اليوم ومن هذا المنبر أجدد تأكيد التزامنا بتلك الروح، كما أجدد التهنئة لدولة جنوب السودان وهي تتبوأ مقعدها الآن في الأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة، نرحب أيضا بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي الشقيق لدى الأمم المتحدة بعد ما جرى في ليبيا من ثورة وتغيير.

إن انفصال الجنوب وتأسيس دولته المستقلة لا يعنيان القطيعة البائنة بين الدولتين، سيما ونحن الآن نعيش في عصر العولمة واتحاد الدول وائتلافها في كيانات وتحالفات تتجاوز الحدود السياسية والأطر التقليدية، ناهيك عن شعبين كانا حتى الأمس القريب شعبا واحدا وبينهما الكثير من القواسم المشتركة والإرث التاريخي والثقافي والاجتماعي. واستنادا إلى

هذه المعطيات فإننا نؤكد حرصنا الكامل على تسوية ما تبقى من قضايا معلقة في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك تسوية الوضع في منطقة أبيي، واستكمال عملية ترسيم الحدود والآليات والإجراءات المشتركة اللازمة لمراقبتها، ومعالجة الجوانب الاقتصادية، ومنها عائدات النفط. كما نؤكد لكم حرصنا على التوصل إلى اتفاق حول الترتيبات الأمنية والسياسية التي من شأنها معالجة التوترات التي نشبت مؤخرا في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، إذ أننا وكما أسلفت قبلنا خيار الانفصال ليس زهدا في الوحدة التي بذلنا من أجلها ما عز وغلا، ولكن من أجل استدامة السلام، والاستقرار. ولذلك، من غير المعقول أو المقبول أن نقبل أية حرب بالوكالة من شأنها زعزعة الاستقرار في هاتين الولايتين أو في أي منطقة على الشريط الحدودي بين البلدين، الأمر الذي يستوجب التوافق والتفاهم حول الرؤى المشتركة التي تُراعي خصوصية الحزام السكاني والتداخل القبلي في هذه المناطق.

فيما يتعلق بالوضع في دارفور، فقد تُوجت مفاوضات السلام الأخيرة بدولة قطر الشقيقة بالتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتي وجدت قبولا ودعما كبيرا من أهل دارفور بمختلف مكوناتهم، وقد تجسد ذلك الدعم من خلال المشاركة الواسعة في مؤتمر أصحاب الشأن الذي عقد في أيار/مايو الماضي وشهد حضورا ملحوظا من ممثلي النازحين وتنظيمات المجتمع المدني والقيادات التشريعية والسياسية والتنفيذية وزعماء الأحزاب السياسية وأعيان القبائل والقيادات الأهلية، حيث أقر ذلك المؤتمر وثيقة الدوحة باعتبار أنها استجابت لكافة تطلعات أهل دارفور في السلام والتنمية والاستقرار والعدالة والمشاركة السياسية، وكما تابعتم جميعا فقد حُظيت الوثيقة بتأييد ودعم مقدر من المجتمع الدولي، وإنني وبهذه المناسبة، أجدد إعرابنا عن الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة والاتحاد الأفريقي وللجامعة العربية صاحبة المبادرة ولفريق الوساطة المشتركة ولكافة الشركاء الإقليميين والدوليين الذي أسهموا في التوصل لهذا الاتفاق، كما أنني ومن هذا المنبر أجدد التأكيد بأننا ماضون في إنفاذ استراتيجيتنا الوطنية الخاصة بدارفور بمحاورها الخمسة (الأمن، التنمية، توطين النازحين واللاجئين، المصالحات الداخلية، التسوية السياسية الشاملة) مع إعطاء أولوية قصوى لاستكمال عودة النازحين واللاجئين وتهيئة متطلبات الاستقرار لهم عبر مشروعات التنمية والإنعاش وإعادة الإعمار.

كنا نتوقع أن يُفرد الأمين العام للأمم المتحدة فقرة خاصة في بيانه لإبراز التزام حكومة السودان وانحيازها لخيار السلام منذ توقيع اتفاق السلام الشامل وانتهاء بإعلان قيام دولة جنوب السودان الذي كانت حكومة السودان أول من اعترف به، ولذلك فإننا نهيب بمنظمتنا الدولية أن لا تنساق وراء توجهات بعض الدول التي لا تريد أن ترد الفضل لأهله، كما نشير إلى أن القيادة السودانية وعلى رأسها السيد الرئيس عمر حسن أحمد البشير هي التي مكنت أهل الجنوب من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم والتزمت بذلك من أجل السلام والاستقرار، ولذلك فهي قيادة جديرة بالإجلال والتقدير وليس محاولات التجريم وتوجيه الاتهامات جزافا على النحو الذي تُروج له المحكمة الجنائية الدولية، وغني عن التذكير هنا أن السيد رئيس الجمهورية هو قيادة منتخبة وبصفة شرعية وبموجب انتخابات نزيهة وشفافة تمت تحت مراقبة دولية وإقليمية، كما أن العقوبات الاقتصادية الأحادية الكيدية الغير مبررة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان بهدف إضعافه وتقويض نهضته التنموية إنما هي إجراءات قسرية ظالمة ضد شعب السودان في وقت نتطلع فيه إلى دعم المجتمع الدولي الذي نقبل عليه الآن ونحن أكثر انفتاحا وأمضى عزيمة على استلهام دورنا الطبيعي كعضو فاعل ورائد في الأسرة الدولية. كما أننا وكدولة خارجة لتوها من النزاع نتطلع إلى إسهام المجتمع الدولي ومؤسساته

التمويلية فيما يتعلق بإعفاء الديون ودعم المشروعات التنموية وفقا للمعايير المعمول بها مع سائر الدول الأقل نموا والتي تجاوزت مرحلة النزاع إلى مرحلة بناء السلام وترجمته واقعا معاشا على الأرض.

كما أننا ومن هذا المنبر ندعو كافة المستثمرين دون تمييز للإقبال على السودان وموارده الواعدة بما في ذلك الموارد غير البترولية خاصة الثروات المعدنية مثل الذهب والمنغنيز والكروم وغيرها من نفائس المعادن، كما ندعوهم للاستثمار في موارد السودان الزراعية في ضوء ما يمتلكه السودان من أرض زراعية شاسعة وموارد مائية خاصة في ضوء أزمات الغذاء والمجاعات الناجمة عن الجفاف والتصحر وحاجة العالم الماسة للحبوب، ونشير هنا إلى أن قانون الاستثمار في السودان قد كفل كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين الأجانب.

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد ألقت بظلالها السالبة على الوضع المالي والاقتصادي في معظم دول العالم خاصة الدول الأفريقية وفاقمت من العقبات التي تواجه اقتصادات الدول النامية الأمر الذي ترتب عليه اتساع دائرة الفقر ونقص الغذاء وتدني الخدمات الأساسية، في وقت تستشري فيه ظاهرة تغير المناخ وما ترتب عليها من كوارث طبيعية عصفت بالعديد من البلدان، وإنني من هذا المنبر أناشد محفلكم الموقر هذا وكافة المانحين ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة التجاوب العاجل مع المجاعة الطاحنة وما نتج عنها من أوضاع إنسانية مأساوية أصابت بعض الدول الشقيقة في القرن الأفريقي وخاصة الصومال، كما نشير هنا إلى ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا القارة الأفريقية ضمن الأجندة التنموية للأمم المتحدة ودعم وبناء قدرات المؤسسات الاقتصادية الأفريقية من خلال تفعيل مبادرة النيباد، وإعطاء الأولوية في الدعم والتمويل لمشروعات القارة الخاصة بمكافحة الفقر والأمراض المتوطنة، إضافة إلى تمويل المشروعات ذات الصلة بتنفيذ أهداف الألفية للتنمية.

وبما أن التنمية والسلام يكملان بعضهما البعض فإننا نؤكد على أهمية دعم مؤسسات الاتحاد الأفريقي خاصة مجلس السلم والأمن الأفريقي وآلياته المختلفة لتطوير القدرات في مجالات الإنذار المبكر والتنبؤ بالنزاعات، وغني عن الذكر هنا أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة قد أكد بوضوح على أهمية الترتيبات الإقليمية في تعزيز وصيانة الأمن والسلم الدوليين، كما نؤكد على أهمية تفعيل آليات الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز جهود صناعة السلام الأفريقية مشيرين في ذلك إلى تجربة مجلس الحكماء وبصفة خاصة فريق الحكماء الأفارقة الذي يقوده الرئيس السابق لجنوب أفريقيا السيد ثابو أمبيكي الذي يضطلع بدور مقدر في السودان بما يؤكد فعالية الدور الإقليمي في تسوية النزاعات وتحقيق الأمن والسلم في البلدان الأفريقية.

كان السودان يعول كثيرا على تحقيق توافق دولي حول قضايا المناخ والبيئة، سيما وقد مستنا آثار ذلك مساً مباشرا على النحو الذي حدث في دارفور، وقد أكدت تقارير الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة مدى الصلة الوثيقة بين الآثار السالبة لظاهرة تغير المناخ وتصاعد النزاعات خاصة في قارتنا الأفريقية، وكم كنا نواقين إلى أن يتم تتويج الجهود التي بُذلت في كوبنهاغن بالنجاح والاتفاق على موجهات ملزمة تحكم كيفية التعاطي مع هذه الظاهرة وتلافي آثارها، وأن تستلهم الدول المتقدمة مسؤولياتها التاريخية في هذا الصدد من خلال اعتماد استراتيجيات وخطط عمل محددة الأهداف لتدارك جذور ومسببات هذه الظاهرة بما يتسق مع إعلان قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السودان يعطي أولوية خاصة لإنفاذ حزمة من البرامج الوطنية الرامية لتخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ بجانب حملات رفع

الوعي بالظاهرة وآثارها. ويتطلع السودان للمساهمة والمشاركة الفاعلة في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) المقرر عقده في العام القادم، بهدف تعزيز الجهود الدولية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بإرادة جماعية تعكس تطلعات الدول، خاصة الدول النامية في التنمية والحياة الكريمة لشعوبها.

السيد الرئيس، لقد اعتمدت أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وفي طليعتها مجلس الأمن عشرات القرارات الخاصة بقضية فلسطين، دون أن يجد قرار واحد من تلك القرارات طريقه إلى التنفيذ. وذلك بسبب تحدي إسرائيل الصارخ للمجتمع الدولي ممثلا في هذه المنظمة، وذلك بسبب ما تحظى به إسرائيل من حماية ودعم من قبل بعض الدول النافذة، الأمر الذي يبرز هذه المنظمة كجهاز عاجز عن إحقاق الحق والانحياز للشرعية الدولية على النحو الذي نص عليه الميثاق، مما أعطى الضوء الأخضر لسلطة الاحتلال لكي تستمر في سياساتها الاستيطانية الرامية إلى تكريس الاحتلال وإنهاء وجود الشعب الفلسطيني صاحب الأرض.

ولذلك فإن السودان يدعم بالكامل قرار السلطة الفلسطينية بالتقدم للمطالبة بعضوية كاملة في الأمم المتحدة، وهو حق قانوني، يستند على حق تقرير المصير، الذي هو أحد مبادئ القانون الدولي. خاصة، وأن مطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو حق مشروع ويؤكد التزام الأمم بميثاقها أولا، ثم بالقانون الدولي ثانيا. علاوة على أن ذلك من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة. وعلى المجتمع الدولي أن ينتبه إلى أنه قد لا يجد من يفاوضه بعد الآن إن ترك لإسرائيل أن تشترط على العالم ما تريد وتحرم الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.

ختاما، سيدي الرئيس، يظل إصلاح الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، هو أحد الأولويات الملحة التي تستوجب الإسراع في تنفيذها، إذ أن غياب الإصلاح في مؤسستنا الأم وأجهزتها من شأنه إضعاف دور الدول النامية والإضرار بمصالحها القومية. إضافة إلى تسخير أجهزة الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن من قبل بعض الدول لتنفيذ أغراضها السياسية خاصة تلك المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن ومنهاج عمله هو السبيل الوحيد للحيلولة دون استغلاله من قبل تلك الدول على نحو يقدح في صدقية وحيادية المنظمة، التي حرص مؤسسوها الأوائل على وضع ميثاقها بصورة دقيقة بحيث تكون ماعون الشورى الأوسع الذي يستوعب كافة مقتضيات التعاون والتواصل بين الأمم والشعوب والثقافات والحضارات من أجل عالم تسوده قيم الحرية والسلام والأمن والعدل. وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مانويل سلفادور دوس راموس، وزير الشؤون الخارجية والمجتمعات المحلية في سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

السيد مانويل سلفادور دوس راموس (تكلم باللغة البرتغالية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): تنضم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى المتكلمين الآخرين في هذا المحفل العالمي في تهنئة الرئيس على انتخابه لقيادة العامة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن انتخابه هو اعتراف من الدول الأعضاء بخبرة اكتسبها على مر أكثر من ٣٠ عاما قدمها هو وبلده قطر لخدمة تعزيز السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة والدينامية، والتعاون المتعدد الأبعاد فيما بين البلدان النامية، وكذلك في مواصلة البحث عن حلول للتحديات التي تواجه اليوم الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

كما نهنئ الرئيس على أهمية موضوع هذه الدورة،"دور الوساطة في حل النزاعات بالوسائل السلمية"،

لأن أهميته وتوقيته يستحقان اهتمامنا جميعا هنا ويمكن أن يساعد في ضمان أن تدعم نتائج مناقشاتنا الجماعية الأمم المتحدة في توجيها الفعال للحكم الديمقراطي العالمي وتنفيذ آليات متماسكة ومتسقة تهدف إلى تحقيق سلام دائم وعالم أكثر أمنا.

كذلك نهنئ السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام، ونشكره على هذا الجهد والمهارة الذي أدار به المنظمة، التي كانت تحدياتها ومسؤولياتها أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في السياق الدولي الحالي. نود أيضا أن نشيد بالرئيس المنتهية ولايته، السيد جوزيف ديس ممثل سويسرا، الذي أدى مهامه بحماس وتفان خلال السنة الماضية.

يمنحنا موضوع هذه الدورة للجمعية العامة فرصة للتفكير العميق معا في أثر الوساطة الدولية على حل النزاعات في مناطق مختلفة من كوكبنا. نود أن نقدم في هذا السياق مناقشة للدور المركزي الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في التوسط في هذه النزاعات. ينبغي أن تساعدنا هذه العملية على وضع مقترحات ملموسة لتعزيز قدرات منظمتنا في هذا المجال.

بدأت الاستعانة بالوساطة كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول في عام ١٩٠٧ في شكل المساعي الحميدة والوساطة استنادا إلى اتفاقية لاهاي المعنية بتنظيم النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. ولذلك، ينبغي أن تذكرنا تقارير الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام بأن استعادة السلام تركز على النزاعات الجارية، وتسعى جاهدة لوقف التصعيد من خلال الدبلوماسية والوساطة. لم يرتق انتشار استخدام الوساطة الدولية في حل الأزمات كأسلوب أساسي لحل النزاعات بالوسائل السلمية إلى توقعاتنا أو أسفر عن النتائج المتوقعة.

ولهذا السبب تؤمن جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية أنه بدلا من الاكتفاء بدورها في حفظ السلام لا بد من تطويره إلى الوساطة الدولية لتصبح عاملا أساسيا في بناء السلام. في هذا الصدد، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مسؤولة عن التعامل مع ما يبدو اليوم من اتجاه إلى إضفاء صبغة الاحتراف على الوساطة الدولية، الذي يبرز في هذا السياق الصكوك القانونية التي صدقت عليها مؤسسات متخصصة للتعامل مع نزاع معين. ونرى أن تحديد الوضع القانوني للوسيط، ومنهجية الوساطة، فضلا عن مشاركة أوسع للدبلوماسيين والخبراء من ذوي الخبرة في القانون الدولي، هي خطوات ضرورية ومهمة ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذها في المستقبل.

لقد تابعت دولة سان تومي وبرينسيبي بقلق تنامي مناخ التوتر الدولي، الذي يتميز بالمطالبات المنتشرة في مناطق مختلفة، بعضها عنيف ومدمر. وما يزيد من قلقنا هو شعورنا القوي بأنه في مثل هذه الظروف يتم التقليل من شأن الآليات المتاحة للأمم المتحدة للتعامل مع مثل هذه الأمور على نحو فعال ودقيق. نشعر بالأسف لعدم وجود شراكة مسؤولة بين الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي من أجل التوصل إلى حل الأزمة في ليبيا. لذلك من الملح أن نعزز من دور الأمم المتحدة بإصلاح المنظومة برمتها، وهي عملية ينبغي ألا تطول أكثر من اللازم. وينبغي لهذا الإصلاح أن يشمل مجلس الأمن وبعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بحيث تتواءم مع تطلعات ومطالب العالم العصري.

بتاريخ ٩ تموز/يوليه شهدت أفريقيا مولد أمة جديدة حرة ومستقلة، ألا وهي جمهورية جنوب السودان. وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية التي رحبت بالفعل بدولة جنوب السودان الشقيقة، تهنئ شعبها على هذا الإنجاز وتتمنى لقادتها كل النجاح في بناء دولة مسالمة ومزدهرة. وبصورة مماثلة، نناشد المجتمع الدولي بأسره أن

يبذل جهدا مشتركاً لدعم السلطات الجديدة والجهات السياسية الفاعلة في ذلك البلد بغية الحفاظ على السيادة الوطنية للدولة الجديدة وإشاعة مناخ من الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

إن منطقة شرق أفريقيا تواجه أزمة غذائية حادة تسببت بها ظواهر خارجة عن سيطرة الإنسان جراء الصراعات السياسية والعسكرية التي ما زالت تعصف بأجزاء من الصومال. ولزاماً علينا جميعاً أن نسهم بدون تأخير في إيجاد حل دائم لهذه الحالة الخطيرة. وتعرب حكومة سان تومي وبرينسيبي عن استعدادها للمشاركة في الأعمال التي تسهم في تخفيف معاناة شعوب تلك المنطقة. وننضم إلى الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة في مناشدة المجتمع الدولي تقديم المزيد من الموارد المالية لدعم الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة في المنطقة. وفي حالة الصومال بصورة خاصة، نناشد من أجل الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن الأمم المتحدة ما زالت تبحث مسألة الصحراء الغربية المعلقة، وقد اتخذت عدة قرارات تهدف إلى تسوية النزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. وتود سان تومي وبرينسيبي أن ترى الطرفين يجلسان على طاولة المفاوضات، وتحض الأمم المتحدة على الشروع في التعداد السكاني وفقاً لقراراتها وبغية إتمام عملية المفاوضات التي طال أمدها.

من فضائل الديمقراطية أنها تعطي صوتا للشعب ليتسنى له أن يختار قادته من خلال انتخابات شعبية وحرة ومباشرة وشفافة عن طريق الاقتراع السري في حجر التصويت. إن الثورات التي بدأت في كانون الثاني/يناير في شمال أفريقيا قد أعربت عن مشاعر ورغبة شعوب تونس ومصر وليبيا في طي صفحة من تاريخها المعاصر. وانطلاقاً من هذه القناعة، تعترف جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بالسلطات الحكومية الجديدة في هذه البلدان بوصفها الممثلة الشرعية لشعوبها.

نرحب بوجود المجلس الوطني الانتقالي في الأمم المتحدة ونحض سلطات ذلك البلد على إجراء عملية انتقال سلمية شاملة لضمان السلم والاستقرار والتقدم الاجتماعي في ذلك الجزء من أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يؤيد بلدي التغيرات السياسية التي قد تتم في ظل ظروف خالية من العنف، ولكن من دون ممارسة أي ضغط أو تدخل سياسي.

إن الشرق الأوسط ما برح يتعرض لهزات جراء موجات لم يسبق لها مثيل من الصراعات داخل حدود بعض بلدان الشرق الأوسط وفي المنطقة الأوسع. وتطالب شعوب سوريا واليمن والبحرين بإصلاحات في مؤسسات الدولة. ومهما يكن من أمر، نرى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مستمراً. ونؤكد من جديد تأييدنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ونؤيد، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وجود دولة يهودية. نغتنم هذه الفرصة لكي نناشد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ممارسة نفوذهما لإقناع حكومة دولة إسرائيل بالكف عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

إن الحظر التجاري المفروض على كوبا منذ عقود يمثل شاغلاً رئيسياً لبلادنا، ولسان تومي وبرينسيبي بشكل خاص. ونحض على رفع الجزاءات المفروضة على كوبا ليتسنى لها المشاركة على قدم المساواة مع الدول الأخرى في عملية بناء مجتمع دولي أكثر توازناً وأكثر إنصافاً.

إن الأمن العالمي حيوي للتنمية المستدامة في بلداننا. أما المخاطر الناشئة في العالم اليوم، ولا سيما الجريمة عبر الوطنية، والقرصنة، وتهريب الأسلحة والمخدرات وبيعها، فتشكل مصدراً حقيقياً للقلق بالنسبة لسان تومي وبرينسيبي، وهي بلد لديها حدود بحرية واسعة مع خليج غينيا. وهذه

الظواهر تشكل مخاطر لا يمكن تجاهلها وتقتضي درجة أكبر من التفاعل مع الدول الأعضاء التي نتشاطر معها هذه الحدود البحرية الطويلة. وتتطلب أيضاً التزامنا بمنع نشوب الصراع ووضع آليات لإدارة الصراعات وحلها، آليات ترتكز على الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة لضمان أمننا الجماعي.

وفي هذا الصدد، نبرز حقيقة مؤداها أن الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا قد انعقد في سان تومي وبرينسيبي في شهر آذار/مارس، وهي لجنة شكلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من خلال مركزه الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا الكائن في مدينة لومي.

بالنيابة عن حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، أود أن اشكر الأمين العام بان كي - مون على قراره الحسن التوقيت والسليم القاضي بإعطاء أفريقيا مكتبها المركزي الذي نعتقد أنه سوف يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز وتطوير الإجراءات الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتدبرها وحلها في المنطقة، وسوف يساعد بلدان المنطقة في التغلب على التهديدات المحتملة لسيادتها.

إن التغييرات العميقة التي تكتنف المشهد السياسي الدولي الناجمة عن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي تشكل تحديات جديدة لبلدان من قبيل سان تومي وبرينسيبي. إن بلدي دولة جزرية صغيرة جداً ويؤيد زيادة الحصول على شتى الفرص المتاحة على الصعيد الدولي، وبوجه الخصوص إمكانية الحصول على مزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية وتيسير اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نتخذ تدابير للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ وأن نكفل استمرار الآلية الإنمائية النظيفة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ونقدر الاستعداد السياسي للدول الأعضاء لزيادة السعي إلى بناء توافق الآراء اللازم لتحقيق نتائج هامة وملزمة قانوناً في دربان بجنوب أفريقيا في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، مما يضمن فترة التزام ثانية ببروتوكول كيوتو.

ومهما يكن من أمر، فقد تسبب تغير المناخ باختلالات في المناخ المحلي في بلدنا، وأثر بشدة في إنتاجنا المحلي الأمر الذي هدد الأمن الغذائي في سان تومي وبرينسيبي. ومن هذا المنظور ولمكافحة هذه الآفة، ما انفك المجتمع المدني في سان تومي وبرينسيبي يؤيد الحاجة إلى التعمق في دراسة أسباب تغير المناخ والآثار الضارة لذلك في سان تومي وبرينسيبي. ولتحقيق هذا الهدف، تود السلطات في بلدي أن تواصل الاعتماد على التعاون القيم والاستعداد الذي أعرب عنه حتى الآن المجتمع الدولي بشكل عام والكيانات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بشكل خاص.

ولا يسعني أن انهي هذا الخطاب من دون التطرق إلى الحالة في المضيقين.

وإذ ما أخذنا في الحسبان أن تايوان ليست لديها إمكانية هائلة فحسب، بل أيضاً أن تعداد سكانها يبلغ نحو ٢٣ مليون نسمة، فإن مشاركتها في الوكالات المتخصصة التابعة المتحدة، كما عليه الحال منذ عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بجمعية الصحة العالمية، يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نناشد هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تلتمس السبل والوسائل الكفيلة بمشاركة تايوان في بعض الآليات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن جمهورية سان تومي الديمقراطية قد فرغت لتوها من توطيد عمليتها الديمقراطية ونقل السلطة من خلال انتخابات تمت عن طريق الاقتراع العام وكانت مباشرةً

وسرية. وتولى الرئيس المنتخب مقاليد السلطة في ٣ أيلول/سبتمبر. أما على الصعيد المحلي، فتعمل حكومتي على تقليص الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي والإصلاح المؤسسي، لا سيما في ميدان العدالة لتعزيز التنمية وقدرات المؤسسات الديمقراطية في البلد. فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، حققت جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية تقدما كبيرا، لا سيما في مجالات التعليم والصحة. ولكننا، ندرك، أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة. في هذا الصدد، ترغب دولتنا في مواصلة الاستفادة من الدعم المتواصل والمتعدد الجوانب للمجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد استعداد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية للمشاركة في الجهود الرامية إلى حشد إرادتنا الجماعية وتآزرنا في السعي لتحقيق المبادئ والأهداف النبيلة التي يرتكز عليها إنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيد محمد المولدي الكافي، وزير الشؤون الخارجية في تونس.

السيد الكافي (تونس): أود في البداية أن أتوجه إلى السيد رئيس الجمعية العامة ومن خلاله إلى بلده قطر بخالص التهاني بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكلنا ثقة في قدرته على الإسهام الفاعل في إنجاح عملها.

كما يسعدني أن أتوجه إلى السيد جوزيف ديس بعبارات الشكر والتقدير نظير الجهود القيمة التي بذلها خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد التهاني للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على أثر انتخابه لولاية ثانية. ونحن على استعداد تام للتعاون معه من أجل إنجاح الخطة التي سيعلن عنها خلال الأسابيع المقبلة في خصوص نظرته المتعلقة بأولويات عمل المنظمة للسنوات الخمس القادمة.

كما أرحب، باسم بلدي تونس، بانضمام دولة جنوب السودان الشقيقة إلى منظمة الأمم المتحدة متمنين لها التقدم والرخاء ولقادتها النجاح والسداد في سامي مهامهم.

اسمحوا لي في مستهل هذه المداخلة أن أحيي من هذا المنبر أرواح شهداء وكذلك شباب الثورة التونسية السليمة والسلمية، ثورة الحرية والكرامة، التي أهدت إلى العالم ربيعا عربيا أحيى الأمل في ضمير الإنسانية التواقة إلى العدل والديمقراطية وإعلاء قيم الحرية وحقوق الإنسان.

فقد نجحت هذه الثورة العفوية المتحررة من كل تأطير سياسي أو إيديولوجي وبدون أي تدخل خارجي، في وضع حد لواحد من أعتى الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة وفضح ممارساته التي أدت، بسبب هستيريا التسلط، إلى انسداد الآفاق السياسية وكبح حرية التعبير وانقطاع الآمال في مستقبل أفضل خاصة لدى الشباب لتحقيق ذواتهم والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن ما حدث في تونس هو نتاج طبيعي لاحتقان دام عقودا ولتطلع شعبها إلى العيش بحرية وكرامة، وقد شكل هذا الحدث محطة تاريخية فارقة صححت مسار بلادنا وأفسحت لها المجال للتبوأ مكانها الطبيعي ضمن الدول والقوى الحية المتعلقة بالقيم الإنسانية المشتركة، قيم الحرية والديمقراطية والتسامح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان في جميع أبعادها.

اليوم وبعد أن تسنى لتونس التحرر من كل ما يعوقها نحو الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تجد

بلادنا نفسها أمام مرحلة جديدة تطمح من خلالها إلى إرساء ديمقراطية حقيقية بضمانات ثابتة تكرس سيادة الشعب وتمكنه من ممارسة حقه في تحديد مصيره وخياراته في إطار نظام سياسي قائم على التعددية الحقيقية والتداول السلمي للسلطة، وذلك تجسيدا لأهداف الثورة المجيدة ووفاء لأرواح الشهداء الأبرار.

وانسجاما مع أهداف هذه الثورة المباركة، حرصت الحكومة الانتقالية على تأمين جميع الآليات الكفيلة باستعادة الأمن والاستقرار في البلاد وضمان استمرارية الدولة ومرافقها ورعاية مصالح الشعب بكافة فئاته.

فتم التعجيل بتشكيل ”هيئة وطنية عليا لحماية أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي“، تضم مختلف التيارات والحساسيات السياسية وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الوطنية، أوكلت لها مهمة رسم خارطة طريق كفيلة بإنجاح المرحلة الانتقالية في كنف التوافق والانسجام.

وأفضت أشغال هذه الهيئة والمشاورات التي أجرتها مع مختلف الأطراف الوطنية إلى ضبط خطة عمل متكاملة من الناحيتين القانونية والعملية سوف تحدد مستقبل تونس السياسي بما يستجيب لتطلعات شعبها في تحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي والهادئ.

وقد تجسمت أهم ملامح هذه الخطة في تعليق العمل بالدستور، وحل البرلمان بغرفتيه، وإقرار تنظيم مؤقت للسلطات العمومية متكون من رئيس الجمهورية المؤقت وحكومة انتقالية لتصريف الأعمال مشهود لأعضائها بالكفاءة والنزاهة إلى حين انتخاب مجلس وطني تأسيسي سوف يعكف على وضع دستور جديد وسن الأطر القانونية لإدارة المرحلة الانتقالية.

وقد قطعت الاستعدادات لموعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، التي تقرر إجراؤها يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أشواطا متقدمة سنحرص خلالها على أن ينتخب الشعب التونسي ممثليه انتخابا شعبيا حرا وتعدديا وشفافا ونزيها.

ولعل تكوين هيئة وطنية عليا ومستقلة للإشراف على العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، ومنحها السند القانوني والأهلية المالية، الضامنان لسيرها واستقلاليتها وحسن أدائها، لخير دليل على سلامة السيرة الوطنية ووضوح الرؤية في ذهن الأطراف السياسية المعنية.

ويجدر التذكير في هذا الصدد أنه، ولأول مرة في تاريخ تونس وإثر توافق الأطراف السياسية الوطنية، انفردت بلادنا في اعتماد قاعدة المساواة الإلزامية في القوائم الانتخابية، لاستثمار كل طاقات المجتمع رجالا ونساء واحتراما للمكانة المرموقة التي تتصدرها المرأة التونسية بكل جدارة في النسيج الاجتماعي الوطني.

بالتوازي مع تقدم العملية السياسية، تواصل الحكومة المؤقتة جهودها من أجل دفع مسار الإصلاح الشامل الذي طال كل القطاعات والميادين. وقد تصدرت في هذا الشأن مسألة تكريس حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة اهتمامات الحكومة القائمة.

إن تونس المؤمنة بالمبادئ الكونية للتضامن والعدالة والتعاون الدولي، توجه بهذه المناسبة نداء ملحا إلى المجتمع الدولي، حكومات ومنظمات دولية وإقليمية ونشطاء المجتمع المدني، لتعضيد جهودها الهادفة إلى استرجاع أموال شعبها المنهوبة من قبل الرئيس السابق وكافة أفراد عائلته وأصهاره، اعتبارا لأحقية الشعب التونسي بهذه الأموال وحاجته الماسة إلى استرجاعها في هذه المرحلة الدقيقة المقترنة بتحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعاجلة.

ومن منطلق نفس المبادئ، فإن تونس تناشد سائر الدول التي تلقت مطالب تسليم أشخاص متورطين في جرائم

سواء من الذين سبق ذكرهم أو غيرهم، الاستجابة إلى هذه الطلبات المشروعة حتى تتمكن العدالة التونسية من محاسبة كل من ثبتت إدانته بارتكاب جرائم ألحقت أضرارا بشعبها، وذلك في إطار محاكمة عادلة تحترم حقوقهم في الدفاع وفقا للقوانين التونسية وللمواثيق الدولية.

ولئن أفضت مساعي تونس إلى تلبية جزء من مطالبها من قبل عدد من الشركاء والدول الشقيقة والصديقة، وهي مشكورة على ذلك، فإنها ترجو أن تتجاوب كافة البلدان التي تم الاتصال بها بمزيد من الفاعلية والسرعة اللازمتين مع المطالب التونسية وبما يراعي المبادئ النبيلة للتعاون والتضامن الدوليين ويكرس قيم العدل والإنصاف والمساواة أمام القانون.

تجتهد الحكومة التونسية بمعاضدة سائر الفاعلين الاقتصاديين في الداخل والخارج لرفع التحديات الناجمة عن الوضعية الدقيقة لما بعد الثورة وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، فضلا عن التداعيات الاقتصادية والإنسانية التي نتجت عن الأزمة في الشقيقة ليبيا وآثارها المباشرة.

ولقد تركز الاهتمام في هذا السياق على رفع تحديين هيكليين أساسيين أولهما توفير مواطن الشغل والحد من نسبة البطالة، وثانيهما التقليص من التفاوتين الاقتصادي والاجتماعي بين جهات البلاد.

ولئن تتوفر لتونس عدة أسباب ذاتية لتحقيق هذه الأهداف واستكمال عملية الانتقال الديمقراطي والنهوضين الاقتصادي والاجتماعي، فإن بلادنا تبقى في حاجة أكيدة إلى الدعم المتواصل والمساندة الفاعلة من قبل المجموعة الدولية بهدف تأمين نجاح عملية الانتقال الديمقراطي وتفادي مرحلة الانكماش الاقتصادي.

ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الخاص لمجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي لم تتردد في مساندة العملية الانتقالية والانتعاش الاقتصادي في تونس ضمن خطة ”شراكة دوفيل“، وكذلك المنتظم الأممي والتجمعات الإقليمية والبلدان الشقيقة والصديقة لما قدموه من دعم ثمين سواء لإنجاح الانتقال الديمقراطي أو للحد من وطأة الأزمة الاقتصادية في تونس وتداعياتها الاجتماعية.

كما أنوه بالجهود القيمة التي بذلتها مختلف الأطراف الدولية دولا ومنظمات في المساعدة على مجابهة أزمة مئات الآلاف من اللاجئين الذين احتضنتهم تونس إثر الأحداث التي شهدتها ليبيا الشقيقة.

يشكل تعميق اندماج تونس في محيطها الإقليمي والدولي أحد أهم أولويات السياسة الخارجية التونسية التي سنحرص من خلالها، أكثر من أي وقت مضى، على تطوير علاقات بلادنا السياسية مع سائر الدول الشقيقة والصديقة ومع المنظمات الإقليمية والدولية وتوسيع قاعدة التعاون معها في إطار الاحترام المتبادل وحسن الجوار ورعاية المصالح المشتركة.

من هذا المنطلق، فإن تونس تُولي الأهمية القصوى والأولوية الأساسية لعلاقاتها مع جيرانها المباشرين، بلدان اتحاد المغرب العربي الشقيقة. وهي تأمل في هذا الإطار أن يُستأنف التنسيق بين جميع دول الاتحاد قصد البدء في مرحلة جديدة تؤدي إلى قرارات كفيلة بتحقيق الاندماج المأمول عبر مؤسسات مشتركة صلبة خاصة في المجالات التنموية والاقتصادية التي من شأنها أن تعود بالنفع على كافة شعوب منطقتنا.

وأود بكل سعادة، ونحن بصدد الحديث عن محيطنا المغاربي، أن أخص الشعب الليبي الشقيق بتحية إكبار

واحترام وأن أجدد له تهاني الشعب التونسي الحارة إثر انتصار ثورته التي ستمثل تحولا تاريخيا بالغ الأهمية في المنطقة من شأنه أن يؤسس لقيام نظام حكم ديمقراطي في ليبيا سيكون له الأثر الإيجابي العميق سواء في العلاقات التونسية الليبية أو في مسيرة بناء الاتحاد المغاربي.

ستبقى تونس وفية لانتماءاتها العربية والإسلامية والأفريقية وحريصة على الإسهام في تطوير التجمعات الإقليمية والسياسية المنتمية إليها أو تلك التي تتعامل معها في إطار شراكات اقتصادية وتنموية.

وستظل في هذا المنطلق متمسكة بالعمل العربي المشترك، والوفاق في القضايا التي تشغل دول الجامعة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، فإن تونس تساند بكل قوة التماشي الفلسطيني بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ونيل العضوية التامة بمنظمة الأمم المتحدة طبقا لما جاء في الخطاب الهام الذي ألقاه الأسبوع الفارط رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس أمام الجمعية العامة. وتناشد تونس من هذا المنبر المجتمع الدولي على دعم هذا المطلب المشروع ومواصلة مساندته للشعب الفلسطيني في مسعاه في بناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

وتستنكر تونس بشدة الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وعدوانها العسكري الأخير عليه والذي خلف العديد من الضحايا الأبرياء.

وإذ تهنئ تونس الشعب المصري الشقيق بنجاح ثورة شبابه من أجل الحرية والكرامة وتتمنى له كل النجاح في تحقيق طموحاته المشروعة، فإنها تعرب عن أملها أن تسترجعا الشقيقتان سوريا واليمن استقرارهما وأن تستجيبا لتطلعات شعبيهما إلى الحرية والديمقراطية والإصلاح. كما تؤكد تونس في الآن ذاته رفضها لأية محاولات تستهدف استغلال الأوضاع.

وتجدد تونس دعوتها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة طبقا للشرعية الدولية.

إن تونس، بصفتها أيضا بلدا أفريقيا، تولي مكانة خاصة لانتمائها لهذه القارة إيمانا منها بأهمية اندماجها في محيطها الجغرافي وتوسيع مجالات التعاون والتضامن مع الدول الأفريقية الشقيقة. وتسعى بلادنا إلى تعزيز هذا التوجه مجددة التزامها بمبادئ الاتحاد الأفريقي وأهدافه ومؤكدة دعمها المستمر لكل مبادرة تهدف إلى النهوض بالقارة وتحقيق التنمية لشعوبها والمحافظة على قدراتها في كنف الأمن والاستقرار.

وانطلاقا من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، تسعى تونس إلى مزيد من توطيد هذه العلاقات بما يتيح إرساء شراكة متضامنة تقوم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. وبهذه المناسبة تتطلع تونس إلى أن يكون الاتحاد الأوروبي وكافة البلدان الأوروبية الصديقة من أوائل الداعمين والمساندين للشعب التونسي لإنجاح المرحلة الانتقالية سياسيا وماليا واقتصاديا.

وستعمل تونس على تعزيز علاقات التعاون والتقارب بينها وبين مختلف دول وشعوب المتوسط، في إطار ”الاتحاد من أجل المتوسط“.

كما تولي بلادنا أهمية بالغة لتوثيق علاقاتها مع استراليا والبلدان الأمريكية والآسيوية ومع التجمعات الإقليمية الكبرى في هذه القارات في إطار مقاربة لسياسة خارجية منفتحة ومتكافئة لإرساء شراكة متعددة.

وستعمل تونس بعزم على استرداد موقعها في الأمم المتحدة بما يعكس وعي شعبها وتطلعاته، وتاريخها العريق الحافل بالمساهمات الإيجابية في مسار العلاقات الدولية.

ونؤكد في هذا الإطار تمسكنا بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وندعو إلى الإسراع في تفعيل مسار إصلاح منظمتنا الأممية، لا سيما عبر توسيع عضوية مجلس الأمن حتى يكون للقارة الأفريقية تمثيل دائم به.

إيمانا منها بالدور الريادي الذي اضطلع به شباب تونس من أجل تحقيق ثورته المجيدة، رحبت الحكومة الانتقالية بانعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول الشباب خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١١ وبتبنيه لوثيقة نتائج هامة خلال المؤتمر (القرار ٦٥/٣١٢) تعكس المكانة المحورية التي يصبو إليها شباب العالم في اهتمامات المجموعة الدولية. إن تونس تمر في مرحلة حاسمة من تاريخها، وهي عازمة على مواجهة التحديات الكبيرة الماثلة بالاعتماد على قدراتها الذاتية وبالتعاون مع أشقائها وأصدقائها وشركائها.

ولئن يتصدر تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ومواصلة الجهود الكبيرة للحكومة المؤقتة لتوفير مجالات العمل للشباب العاطلين عن العمل وإنعاش الاقتصاد الوطني، أولويات بلادنا هذه المرحلة، فإن تونس تؤكد، من هذا المنبر، على التزامها بمسؤولياتها الإقليمية والدولية بوصفها دولة محبة للسلام، متمسكة بالشرعية الدولية ومؤمنة بقيم منظمة الأمم المتحدة ومبادئها. وهي عازمة على الاضطلاع بدور حيوي ونشط في سير العلاقات الدولية، يرقى إلى تطلعات شعبها الذي صنع ثورة سلمية من أجل استرداد حقوقه وحريته وكرامته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ر. م. مارتي م. نتالغاوا، وزير خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيد نتالغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، سيدي، أن أهنيء سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في الدورة السادسة والستين. وأود أيضا أن أشيد بسلفه، سعادة السيد جوزيف ديس، على قيادته في توجيه عملنا خلال الدورة الخامسة والستين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام بان كي – مون على إعادة تعيينه.

وتود إندونيسيا كذلك أن ترحب بجنوب السودان، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة.

إن عالمنا يظل حافلا بالتحديات، والتوترات والصراعات السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى التهديد التي تشكلها الأسلحة النووية وأعمال القرصنة والإرهاب. وهناك الأزمة المالية والاقتصادية. بل لا يزال هناك ما هو أسوأ وأبسط، وهو الفقر المدقع والجوع، والتهديدات البيئية والكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن المتعلق بالطاقة والأمن الغذائي، والتعصب والتمييز. وهناك أنظمة حكم استبدادية تصر على قمع التوق إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إننا نؤمن بأننا إذ نجتمع في هذه القاعة التاريخية، كما نفعل في كل عام، يجب أن نقوم بما هو أكثر من مجرد استعراض العام المنصرم والتحسر على الفرص الضائعة وتهنئة أنفسنا على المكتسبات المحرزة. بل يجب أن نكفل أننا في مضينا قدما، بوصفنا أمما تقف متحدة – وقفة الأمم المتحدة – في التصدي للتحديات الماثلة وتوقعها.

وبصفة خاصة، يجب أن نقف متحدين في تحويل التحديات إلى فرص أمام الأمم لتطوير شراكات ذات منافع متبادلة ومستندة إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نحوّل التحديات إلى فرص لتعزيز نوع جديد من العلاقات الدولية التي تؤكد على الشراكة بدلا من المواجهة، وإعطاء الأسبقية لبناء الجسور بدلا من تعميق الشروخ والانقسامات، وعلى الأمم التي تخوض معركة السلام والتنمية.

وخوض معركة التنمية في الشرق الأوسط، يجب أولا وقبل كل شيء، أن تنطوي على إزالة الظلم التاريخي عن

الشعب الفلسطيني، ذلك الظلم الذي سمح له بالاستمرار لفترة طال أمدها كثيرا. إن دعم إندونيسيا للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه في العيش في حرية وسلام وعدالة وكرامة في وطنه، ظل ثابتا وسيستمر بلا هوادة.

وعليه، تدعم إندونيسيا بقوة سعي فلسطين إلى نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وتتواءم هذه العضوية مع رؤية الحل القائم على دولتين، والسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وفي واقع الأمر، أن زيادة التركيز على نطاق العالم مؤخرا على قضية فلسطين يمكن، ويجب، توجيهه بطريقة بناءة نحو تعزيز شراكة شاملة فيما بين الدول تؤدي إلى الوفاء بالمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة.

إن استمرار حقيقة إنكار أبسط حقوق الشعب الفلسطيني تبدو صارخة أكثر في مواجهة التحول الديمقراطي الجاري في أجزاء من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعلى غرار الكثيرين، شعرت إندونيسيا بالقلق البالغ حيال الخسائر في الأرواح والإصابات التي لا توصف في صفوف المدنيين الأبرياء. ويجب أن يتوقف فورا سفك الدماء واستخدام القوة، لأن الحلول السياسية هي التي يجب أن تتحقق في نهاية المطاف. وهذا يعني ضرورة تعزيز تهيئة الظروف المؤاتية لقيام الشعب برسم مستقبله. وفي ليبيا، على سبيل المثال، تدعم إندونيسيا جهود المجلس الوطني الانتقالي لتعزيز العملية الانتقالية السلمية والديمقراطية.

وقبل ما يقارب عقد مرت إندونيسيا بعملية تغيير ديمقراطي مضطربة. واليوم، بوصفها ثالث أكبر ديمقراطية، تجني إندونيسيا فوائد التغيير الديمقراطي. ولهذا السبب، نؤمن بأن التنمية السياسية وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي بندان من بنود الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا، من أجل السماح للدول أن تتشاطر الدروس المستفادة والخبرات في مساراتها الفريدة نحو تحقيق الديمقراطية. وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى مبادرة إطلاق منتدى بالي للديمقراطية – وهو المنتدى الحكومي الدولي الوحيد لتشاطر الخبرات والتعاون في التنمية السياسية في آسيا. أنه منتدى للشراكة في تعزيز الديمقراطية.

وتمثل الشراكة العالمية بشكل خاص عملا رئيسيا في التصدي لتحديات التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنع تجدد المجاعة، التي نشهدها حاليا في القرن الأفريقي. وبناء على ذلك، يجب أن نعمل بتضافر وبطريقة مركزة ومستدامة لكفالة الأمن الغذائي لأكثر الفئات ضعفا. وهذا يعني زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

وأود أن أسلط الضوء على محرك خاص للنمو الاقتصادي والتنمية. إن تعزيز دور المرأة في الاقتصاد ليس حقا فحسب، بل أيضا فكرة ذكية تقود إلى زيادة النمو، وإلى التنمية المستدامة والعادلة على حد سواء.

ويتطلب الأمن الغذائي أيضا التصدي لمسألة تغير المناخ. ويجب أن يجد المجتمع الدولي الالتزام السياسي بتوليد الزخم بشأن تغير المناخ نحو نظام مناخ جديد بعد عام ٢٠١٢. والمؤتمر السابع عشر المقبل لأطراف الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في دربان، ومؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة، المقرر عقده في البرازيل، في العام المقبل، يجب أن يتكللا بالنجاح.

ولكن، علينا ألا ننتظر. ففي إندونيسيا نحن ملتزمون بأن نكون استباقيين وبأن نكون جزءا من الحل العالمي لتغير المناخ. ومن خلال البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، نستخدم غاباتنا المطيرة الطبيعية بوصفها جزءا من جهود تخفيف آثار تغير المناخ.

ولا ينبغي لالتزامنا بالعمل في شراكة للتصدي لتغير المناخ أن يضعف أمام زحف التهديد المتجدد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ففي مواجهة ذلك التحدي، يجب أن

نتخذ إجراءات جريئة. ويجب الإسراع في إصلاح الإدارة المالية والاقتصادية الدولية. ومن الضروري تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية. ويجب أن نتعلم الخروج من الذهنية المألوفة وأن نتصدى لتلك الاحتياجات الأساسية بطريقة متضافرة. ولأن الاقتصادات الناشئة تمثل حاليا محركا هاما للنمو الاقتصادي العالمي، يجب أن تتاح لها فرصة أكبر للإسهام في إيجاد بالحلول.

إن التحديات التي نواجهها مستمرة وهائلة، ولكن لدينا الفرصة والقدرة على التصدي لها، وفي المقام الأول، على تحويل التحديات إلى فرص. وبداية، نظرا لأن تلك التحديات تستعصي على الحلول الوطنية، فهي قادرة في الوقت ذاته على تحفيز البلدان لإقامة الشراكات وتعزيز التعاون. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أمرين أساسيين.

أولا، يتعين علينا تعزيز تعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات العالمية. وهذا يعني تعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة. ولكي نكون قادرين على التصدي للتحديات الجديدة والناشئة، ولا سيما، تحديد الفرص الجديدة، فإن دعم إصلاح الأمم المتحدة وإنجازه يمثلان أمرين أساسيين. وهذا هو السبيل الوحيد إلى استمرار أهمية الأمم المتحدة وازدهار تعددية الأطراف.

ومن خلال إصلاح الأمم المتحدة، يجب أن نكفل للأمم المتحدة ولعمليات اتخاذ القرار فيها أن تكون أكثر فعالية وكفاءة، وشفافية وشمولية. ويجب أن نستمر في تعزيز الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية، وكذلك مجلس حقوق الإنسان. ولا بد لنا من دعم لجنة بناء السلام وهي تساعد البلدان الخارجة من الصراعات.

ويجب أن يجسد مجلس الأمن بشكل أفضل الحالة العالمية الراهنة. وينبغي له أن يصبح أكثر تمثيلا وشفافية، وبالتالي أكثر فعالية. وينبغي التصدي لجميع مسائل إصلاح الأمم المتحدة بوصفها أجزاءً لا تتجزأ من عملية شاملة.

ثانيا، يمثل التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمرا أساسيا في التصدي للتحديات العالمية المعاصرة. وعليه، ينبغي أن يكون هناك تآزر بين الجهود العالمية والإقليمية. وهذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها، المتصلة بالموضوع الرئيسي لدورة هذا العام للجمعية العامة ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“.

وفي جنوب شرق آسيا، فإن إندونيسيا، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قد عملت بلا كلل على بناء قدرة المنطقة على منع نشوب وإدارة الصراعات المحتملة وحلها. وقد تركزت جهودنا ليس على مواصلة تطوير آليات الرابطة لمنع نشوب الصراعات وحلها فحسب، بل أيضا على تطوير وتنمية مستوى اطمئنان أعضاء الرابطة إلى اللجوء لتلك الآليات.

ونتيجة لذلك، نتوقع من منطقة جنوب شرق آسيا أن تظل تقدم مساهمة صافية للسلم والأمن الدوليين، وكذلك للتنمية الاقتصادية والازدهار. وفي خارج منطقة الرابطة دون الإقليمية، حيث تستند إلى جماعة الرابطة القوية، نحن على استعداد فعلا لتحقيق تلك الإنجازات بحلول عام ٢٠١٥. ولا تزال الرابطة تمثل القوة المحركة لتعزيز الهيكل الإقليمي المؤاتي عبر آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لصون السلام والاستقرار، وهو بالتحديد ذلك النوع من الظروف التي مكنت بلدان المنطقة من متابعة مسار التنمية بدون انقطاع ناتج عن الحروب والصراعات.

وفي إندونيسيا، نحن نصِف الوضع الإقليمي الحالي على أنه يتسم بالتوازن الفعال، حيث لا توجد قوة مهيمنة بسبب عدم تشجيع سياسة الكتل والانقسامات الجيوسياسية

التي غالبا ما تمثل عملية لتحقيق الذات. وبدلا من ذلك، يوجد هناك نوع من العلاقات الدولية، التي تؤكد على الأمن المشترك، والازدهار المشترك والاستقرار المشترك.

وفي تشرين الثاني القادم، سيعقد مؤتمر قمة معزز لشرق آسيا في بالي، بإندونيسيا، بمشاركة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة للمرة الأولى. وسيكون ذلك جزءا من هيكل إقليمي هام.

وإذ تبني رابطة أمم جنوب شرق آسيا جماعتها وتواصل أداء دورها الرئيسي في صون بيئة مستقرة وسلمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإنها تضع لنفسها تحديات ورؤية جديدة، مما يعني تعزيز الوئام ووضع برنامج مشترك بشأن المسائل العالمية – لتكون الرابطة مساهمة صافية لحلول العديد من علل العالم وتحدياته. وهذا يتماشى مع موضوع الرابطة الرئيسي لعام ٢٠١١، ”جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي جماعة عالمية من الأمم“.

وفي الختام، أود أن أؤكد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن إندونيسيا ستكون مثابرة ولن تتوقف عن تعزيز المثل التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة في النهوض بالسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون بيرد، وزير خارجية كندا.

السيد بيرد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٦٦ عاما تقريبا، في عام ١٩٤٦، كان لأحد أسلافي شرف تمثيل كندا في الدورة الأولى للجمعية العامة. ويشرفني أن أسير على تلك الخطى وأن أجدد التزام كندا بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين؛ ومنع وإزالة أي تهديد للسلام؛ وقمع الأعمال العدوانية، واحترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وتعزيز السلام العالمي؛ وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وترمز هذه القاعة إلى وعد البشرية وإلى ما نستطيع إنجازه من خلال العمل معا لإعلاء شأن تلك المبادئ التأسيسية.

ومع ذلك، وعلى مسافة قصيرة من هنا، هناك رمز مختلف تماما – وهو ما يسمى ”نقطة الصفر“. وكان تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر تذكيرا صارخا بأن الشر موجود، وبأن الحياة هشة، والحرية لها أعداء، وبأن سم الإرهاب المتطرف حقيقي تماما. وهو تذكير بأنه مهما حققت البشرية من تقدم، تبقى التهديدات للسلام والأمن والكرامة الإنسانية ماثلة.

وفي هذا السياق، أود أن أتشاطر أفكاري بشأن ثلاثة مجالات: أولا، المبادئ التي تحفز نهج كندا في السياسة الخارجية؛ ثانيا، الأساس الذي يقوم عليه دعم كندا للمنظمات المتعددة الأطراف والإجراءات المتعددة الأطراف؛ وثالثا، طريق الأمم المتحدة إلى المستقبل.

إن المبادئ التأسيسية لهذه الأمم المتحدة أكثر من مجرد كلمات. ومن واجبنا أن نخرجها من الورق الذي كتبت عليه، وأن نبعث فيها الحياة ونمارسها يوميا. وفي الممارسة اليومية، ليس من السهل إعلاء شأن المبادئ. فهذا يتطلب الكفاح والتضحية. والبعض يقدم أغلى ما لديه ثمنا لذلك.

والعالم يذكر الأمين العام داغ همرشولد، الذي قُتل في مثل هذا الشهر قبل خمسين عاما. إننا نكرّمه على نزاهته، وعلى مبادئه وشجاعته الخارقة في مواجهة السلطة. إننا نذكر أيضا بأن رئيس وزراء كندا، جون دايفنبيكر، قبل مجرد عام من ذلك التاريخ، هو الذي وقف على هذا المنبر ليرد على الهجمات الظالمة ضده. ولم تتردد كندا في الدفاع عن مكتب وشخص الأمين العام.

هذه هي التقاليد الكندية – مساندة ما هو مبدئي وعادل، بصرف النظر عن كونه شعبيا أو مريحا أو مناسبا.

وعلى مدى القرن الماضي، ابتلي العالم بمزيج قاتل من الأيديولوجيا الطوباوية والاستبداد الوحشي الذي أفرز أنظمة شمولية استعبدت شعوبها. وحاول المدافعون إقناعنا بأن الشيوعية كانت حميدة. وكان الكنديون على معرفة أفضل. فوقفنا مع الحرية وحقوق الإنسان الأساسية. ووقفنا ضد الاضطهاد في ألمانيا وفي أوكرانيا. ووقفنا إلى جانب شعبيهما الشجاعين وشعوب الدول الأسيرة الأخرى في وسط وشرق أوروبا.

كندا لن توافق من أجل الموافقة بحد ذاتها. فنحن نوافق فقط، عندما نمضي في الاتجاه الذي يعزز القيم الكندية: الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولن توافق كندا أيضا، لدعم مهزلة تترأس فيها دولة تنشر الأسلحة النووية مؤتمر نزع السلاح. فعندما تخلت كوريا الشمالية عن الرئاسة، استأنفت كندا مشاركتها في المؤتمر. وتبقى الجزاءات الاقتصادية الصارمة التي تفرضها كندا على ذلك النظام المارق في مكانها. وسوف نواصل الدعوة والدفع بعملية الإصلاح فيما يتعلق بالكيفية التي يتم بها اختيار رئيس هذه الهيئة الهامة.

ولم نوافق على استرضاء نظام القذافي السابق، ولم نغض الطرف عندما استقبل مرتكب جريمة القتل الجماعي في لوكربي استقبال الأبطال، ورحب به العقيد. كما لم نغض الطرف عندما تجاهل نظام القذافي بشكل صارخ حقوق الإنسان وسيادة القانون، وشن حرباً على شعب ليبيا.

وتدعم كندا مبادئنا بالعمل الملموس: تقديم الدعم العسكري لعملية ''الحماية الموحدة'' بقيادة حلف شمال الأطلسي، والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، بصفته الحكومة الليبية الانتقالية؛ والمشاركة في تأسيس فريق الاتصال المعني بليبيا، وتقديم الدعم المبكر والقوي والمتواصل لنضال الشعب الليبي ضد الطغيان.

ولم توافق كندا ببساطة، أو تغض الطرف عندما بدأ نظام الأسد قتل الرجال والنساء والأطفال السوريين، في محاولة شنيعة ويائسة للتمسك بالسلطة. وفرضنا جزاءات صارمة على النظام ومؤيديه.

ولن توافق كندا على الكيل بمكيالين، ينتقد أحدهما بشدة بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسبب إخفاقات مزعومة، بينما يتجاهل الآخر الانتهاكات الشنيعة للآخرين. لقد دعمنا تطلعات تلك الشعوب التي سعت إلى تحقيق مستقبل أفضل لها، أثناء موسم الربيع العربي الذي انقضى للتو.

ومع ذلك، فنحن لن نوافق على الإجراءات الأحادية الأجانب التي اتخذتها السلطة الفلسطينية. فقبل أيام قليلة فحسب، وضعت المجموعة الرباعية أساس العودة إلى المفاوضات. وكان موقف حكومتنا واضحاً – فالحل الوحيد للقضية، هو ذلك الذي يتم التفاوض عليه من قبل الطرفين نفسيهما. وسوف نواصل تشجيع الطرفين على قبول تلك المبادئ، والعودة إلى المحادثات المباشرة، على أساس حل الدولتين، دون تأخير أو شروط مسبقة.

ونؤيد حق إسرائيل في الوجود. ونؤيد حقها الأساسي، شأنها شأن أي من الدول الأعضاء، في حماية المدنيين الأبرياء ضد أعمال الإرهاب. ومثلما كانت مكافحة الفاشية والشيوعية أكبر كفاح للأجيال السابقة، فإن مكافحة الإرهاب اليوم، تشكل أكبر كفاح لجيلنا الحالي. وكثيرا ما تكون الدولة اليهودية في الخط الأمامي لكفاحنا، بينما يكون شعبها ضحايا للإرهاب.

ولن توافق كندا أو تبقى صامتةً، عندما تهاجم الدولة اليهودية بسبب الدفاع عن أراضيها ومواطنيها. وقد علمتنا

الحرب العالمية الثانية جميعا، مأساوية ثمن الموافقة لمجرد الموافقة بحد ذاتها. فقد ساعد التهاون مع الفاشية واسترضاؤها على حشد قوتها. وكما قال وينستون تشرشل، فمن يسترضي، كمن يطعم تمساحاً يأمل في أن يكون الأخير عندما يلتهمه.

ونحن نحترم سيادة الدول، غير أن كندا لن توافق، ولن تغض الطرف، عندما تحرم أقلية من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فمن واجبنا المشترك أن ندعم حقوق المظلومين، وأن نعطي صوتاً لمن لا صوت له.

وبصفتنا مواطنين في المجتمع العالمي، فإن من واجبنا الرسمي أن ندافع عن الضعفاء، ومناهضة العدوان، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، داخل الوطن، وخارجه على حد سواء: النساء، والمسيحيون والبهائيون وغيرهم من ضحايا الاضطهاد في إيران؛ الكهنة الكاثوليك ورجال الدين المسيحي الآخرين وأتباعهم، الذين يدفعون إلى العبادة سراً في الصين، والمسيحيون الذي يطردون من العراق من قبل تنظيم القاعدة، والأقباط الذين يتم الاعتداء عليهم وقتلهم في مصر. وفي بورما، يمارس النظام أشكال تمييز عديدة ضد البوذية ويقيد أنشطة المسلمين. وفي أماكن أخرى، تواجه الطائفة الأحمدية عنفاً حقيقياً. ويهدد المثليون والسحاقيات بتجريم ميولهم الجنسية في أوغندا، بينما تتعرض أقليات أخرى للاضطهاد أو العنف. وتتعدد جنسياتنا، غير أننا نتشاطر إنسانية واحدة.

ويسرني أن أعلن أن كندا ستنشئ مكتباً لحرية الأديان في حكومتنا، وفي قلب وزارتي. وسيعمل المكتب على تعزيز حرية الأديان والضمير، باعتبارهما من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الكندية. وقد أثبت تاريخ البشرية الطويل أن الحرية الدينية والحرية الديمقراطية لا تنفصلان. وكما لاحظ فرانكلين روزفلت عشية الحرب العالمية:

”فحيثما تم الاعتداء على حرية الدين، فإن مصدره هم من يعارضون الديمقراطية. ومتى ما أسقطت الديمقراطية، تلاشت معها روح العبادة الحرة. ومتى ما تلاشى الدين والديمقراطية معاً، تلاشى حسن النية وإحكام العقل في الشؤون الدولية، ليسود بدلاً عنهما الطموح الجامح والقوة الوحشية“.

ويقودني ذلك إلى دعم كندا للمؤسسات المتعددة الأطراف، والعمل المتعدد الأطراف. فقبل بضع سنوات، أشار الأمين العام السابق إلى التعددية المستنيرة، بوصفها، ضامناً، وليس عدواً لسيادة الدول وسلامتها. غير أن سيادة الدول لا تنشأ بواسطة المؤسسات المتعددة الأطراف. وبدلا من ذلك، توجد المؤسسات المتعددة الأطراف، وتستمد شرعيتها من القرارات المستقلة التي تتخذها الدول ذات السيادة.

وقد أوضح رئيس وزرائنا، موقف كندا في هذا الصدد في هذا العام الماضي القريب. ففي سياق إشارته إلى العمل المتعدد الأطراف لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، قال ستيفن هاربر إنه رأى قيادة العالم، في أفضل حالاتها، مثل لمحة عن مستقبل مفعم بالأمل، نعمل فيه معا لخير الجميع، ذلك العالم الذي ظللنا نحاول بناءه منذ عام ١٩٤٥؛ العالم الذي نريده لأطفالنا وأحفادنا، وهو أمر ممكن فيما لو عملنا معاً.

فالسيادة المستنيرة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والعمل المتعدد الأطراف، تنتج جميعها من مجموعة من القرارات السيادية القائمة على أساس مصالح الدول بمفردها، وليس على أساس المصلحة الذاتية الضيقة باسم السيادة، وإنما وفقاً لمنظور واسع من المصالح المتبادلة، ويوجد فيه متسع لنمو وازدهار الجميع. وهذا ما تسميه كندا بالسيادة المستنيرة، وهي امتداد طبيعي للمصلحة الذاتية المستنيرة.

وكما لاحظ رئيس وزراء كندا عندما خاطب الجمعية العامة في العام الماضي، فإن ميثاق الأمم المتحدة ترسخه عبارة ”فالفكرة التي يجدها الآخرون جيدة، قد تكون بالفعل أفضل طريقة يحقق بها المرء مصالحه“ (A/65/PV.11) – بعبارة أخرى، السيادة المستنيرة.

ويدرك العالم أننا نستطيع إنجاز أشياء عظيمة إذا ما عملنا معا. وفي هذا العام، ساعد العمل الجماعي، تحت الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، في الحد من الخسائر في الأرواح في ليبيا، ووضع حداً في نهاية المطاف، لحرب إجرامية، شنها نظام غير شرعي على المواطنين الذين يدعي تمثيلهم. وتفخر كندا كثيراً بالمشاركة في إنهاء ذلك النظام. فسلاح الجو الملكي الكندي يسهم بـ ١٠ في المائة من مجموع الطلعات الجوية التي تقصف قوات القذافي، بينما ساعدت البحرية الملكية الكندية على فرض الحصار البحري.

وقد دفعت كندا ثمناً باهظاً، سواء من حيث الخسائر المادية، أم من حيث الخسائر البشرية، من أجل الوفاء بالتزامنا للأمم المتحدة، فيما يتعلق بدعم الحكومة الشرعية في أفغانستان. واستفدنا من رئاستنا لمجموعة الثماني، بالوصول إلى قادة من أفريقيا والأمريكتين، وتأمين اتفاق على وضع مبادرة موسكوكا المعنية بصحة الأم والرضع والطفل.

وسوف يساعد ذلك التقدم في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، المتعلق بخفض معدل الوفيات المروع بين الأمهات والأطفال في البلدان النامية. وتواصل كندا، عبر العمل مع الدول التي تتفق في الرأي، تقديم مساهمات مالية كبيرة لدعم السلام، والمساعدة الإنسانية، والمساعدات الإنمائية والأمن في جمهورية السودان، وجمهورية جنوب السودان. ولا يعني العمل الجماعي التماثل.

فعلى سبيل المثال، تعمل كندا بشكل وثيق مع البلدان التي تتفق في الرأي، من أجل النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية في بورما. وفي الوقت نفسه، فرضنا أكثر الجزاءات صرامة في العالم ضد النظام العسكري القمعي في ذلك البلد. وبالمثل، عندما فرضت كندا قيوداً قوية على النظام السوري الحالي، قمنا بذلك بشكل مستقل، ولكن بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الدول الأخرى.

ولا يمكن، حين يتعلق الأمر بالدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان، أن يطغى الشكل على الجوهر. فالعامل المحدد لذلك، هو الطريق المؤدي إلى أفضل النتائج. وفي حين ينبغي تفضيل العمل المتعدد الأطراف، فإن من الواجب ألا يمنع الفشل في تحقيق توافق الآراء، من يرغب في العمل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمبادئ المؤسسية للأمم المتحدة.

وقد نقل عن مارغريت تاتشر قولها ذات مرة ”يبدو توافق الآراء، عملية يتم عبرها التخلي عن جميع المعتقدات والقيم والمبادئ والسياسات. ولذلك، فهي أمر لا يؤمن به أحد“. هذا يؤدي بنا إلى موضوعي الثالث – التحديات التي تواجه أهمية وفعالية هذه المنظمة المهمة.

كانت كندا على الدوام مشاركا مسؤولا يعول عليه في مبادرات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. نحن سابع أكبر مساهم في تمويل الأمم المتحدة. يستحق مواطنو العالم أن تلتزم الأمم المتحدة بنفس المبادئ التي يحترمها الكثير من حكومات الدول الأعضاء: المساءلة والشفافية والأخلاقيات والمسؤولية المالية والتقشف المالي والكفاءة والقضاء على الهدر والازدواجية وعمليات الاستعراض المنتظمة لإنهاء الولايات غير الضرورية والمتكررة والمتقادمة وعدم التسامح على الإطلاق مع تضارب المصالح والتحايل والفساد.

غير أن التحديات التي تواجهها هذه المنظمة تتجاوز السلامة المالية والفعالية التشغيلية. إن هذه المنظمة منتدى للمناقشة والحوار، لكنها يجب أيضا أن تكون قوة للعمل الايجابي لجعل العالم مكانا أفضل. وكما قال رئيس وزراء

سابق لكندا، جون ديفنبيكر، لهذه الجمعية في دفاعه عن الأقليات المضطهدة في العالم: ”لسنا هنا في هذه الجمعية العامة لكسب حروب دعائية. نحن هنا لتحقيق انتصارات من أجل السلام“. (A/PV.871، الفقرة ٢٢٥)

تتعرض أهمية وفعالية الأمم المتحدة للخطر عندما تحترم المبادئ الأساسية بالأقوال لا بالأفعال. وهذا هو الحال عندما تنتقل رئاسة مؤتمر عدم نزع السلاح إلى نظام متورط في النقل غير المشروع للأسلحة والمواد والتكنولوجيا، أو عندما يسمح لإيران التي تستهين بقيم هذه المنظمة من خلال تجاوزات من قبيل رفض السماح بدخول مراقبي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان، بالسعي لتولي أدوار قيادية، مثل نائب رئيس الجمعية العامة وشغل مقعد في لجنة السكان والتنمية، أو عندما يجري الاعتراض على تقرير ثانوي أو إجرائي أو عملياتي يتحدث عن مزاعم موثوقة بارتكاب جرائم حرب في سري لانكا، أو عندما يجري الترحيب بانضمام مرتكبي انتهاكات صارخة لحقوق المرأة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، غالبا على الرغم من التحفظات المنافية لهدف ومقصد الاتفاقية ذاتها.

لقد عارضت كندا على الدوام امتهان المؤسسات المتعددة الأطراف بإتباع سلوك لا يتفق مع قيمها. وعلى سبيل المثال، يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لرفض كندا المبدئي تأييد انضمام نظام جنوب أفريقيا العنصري آنذاك إلى عضوية كمنولث الأمم.

إن ألد أعداء الأمم المتحدة ليسوا من يرفضون علنا أفعالها. إن ألد أعداء الأمم المتحدة هم أولئك الذين يقوضون بهدوء مبادئها أو، بل الأدهى، أولئك الذين يقفون مكتوفي الأيدي يراقبون تدهورها البطيء.

إن كندا من أشد المدافعين عن الحرية والديمقراطية وسيادة القانون. وكما لاحظ رئيس وزرائنا في وقت سابق هذا الشهر،

”لسنا بلدا يخوض الحرب لتحقيق مكاسب أو كسب أرض. لا نقاتل من أجل تحقيق المجد. نحن طلاب شرف، إنه ليس إلا عمل الصواب في قضية مفيدة“.

هذا كل ما في الأمر، هذا يكفي. وإن كنت أكثر جرأة، سأقول إن هذا هو سبب تجمع بلدان العالم في الأمم المتحدة – لعمل الصواب في قضية مفيدة. والقضية المفيدة هي السلام والعدالة والحرية وإتاحة الفرص للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.